التنمية المحلية حق
أما مشاركتكم فواجب

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمّع بلديات كسروان

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمع بلديات كسروان

نسلم

معاً
ننمّي

نحمي

برنامج إعداد مشاريع خطة في إطار خطة مبسطة للتنمية المحلية
مبنى بيت الشاهر الرابع دير القلعة ص.ب ٥٢٢٢١ سن الفيل / لبنان
تلفون / فاكس ٠١-٥٢٣٧٥١ البريد الالكتروني
www.ekamalpal.com

الخطة المبسطة للتنمية المحلية

تجمّع كسروان

إعداد:

د. حسان حمدان وم. فارس صايغ

تنسيق ميداني:

م. كارلا مكرزل

تنسيق الخطط المبسطة للتنمية المحلية:

م. زياد موسى

شباط ٢٠٠٥

جميع حقوق الطبع محفوظة

لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

تم إعداد هذه الوثيقة بتمويل من الإتحاد الأوروبي ضمن برنامج آرال الذي ينفذه مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. إن محتوى هذه الوثيقة لا يعكس بأي شكل من الأشكال موقف الإتحاد الأوروبي ولا يترتب عليه أية مسؤولية.

يأمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من الدارسين والباحثين والخبراء والمهتمين في حال الإستناد إلى المعلومات الواردة في هذه المطبوعة الإشارة إلى مصدرها (مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية)

تم إعداد هذه الوثيقة بالمشاركة مع لجنة المنتخبين المؤلفة من رؤساء بلديات ومختاري قرى التجمع ومع الهيئة الإستشارية المشكّلة من المجتمع المحلي في إطار «برنامج إعداد مشاريع بلدية في إطار خطة مبرمجة للتنمية المحلية».

فهرس

لائحة الجداول ٩

لائحة الرسوم البيانية ٩

تمهيد ١١

مقدمة ١٥

القسم الأول. خصائص المنطقة ١٧

١. خصائص السكان والنسيج الإجتماعي ١٧

١ ـ ١ السكان في بلدات التجمّع ١٧

١ ـ ٢ في بعض سمات الإجتماع في بلدات التجمّع ١٩

٢. الخصائص الجغرافية واوضاع البنى التحتية ٢١

٢ ـ ١ الجغرافيا الطبيعية والبشرية ٢١

٢ ـ ٢ البنية التحتية ٢٤

٣. أوضاع قطاع الصحة والإستشفاء ٢٧

٤. أوضاع قطاع التربية والتعليم ٢٨

٥. أوضاع الهيئات والأطر الإجتماعية ٢٩

٦. أوضاع البيئة ٣١

٦ ـ ١ المياه السطحية ٣١

٦ ـ ٢ المياه الجوفية ٣١
٦ ـ ٣ المقالع ٣١
٦ ـ ٤ النفايات الصناعية ٣٢
٦ ـ ٥ المناطق المحمية ٣٣
٧. أوضاع الزراعة ٣٣
٧ ـ ١ الأهمية النسبية للنشاط الزراعي في بلدات التجمّع ٣٣
٧ ـ ٢ الأراضي الزراعية وانواعها ٣٤
٧ ـ ٣ أنواع المنتجات الزراعية في بلدات التجمّع ٣٧
٧ ـ ٤ وسائل الري المعتمدة في الزراعة ٣٨
٧ ـ ٥ الإنتاج الحيواني ٣٩
٧ ـ ٦ وسائل التصريف ومشاكله ٣٩
٧ ـ ٧ الصناعات الغذائية ٤٠
٧ ـ ٨ مراكز التخزين ٤٠
٧ ـ ٩ الملكيات الزراعية ٤٠
٧ ـ ١٠ المشاكل الرئيسية للقطاع الزراعي ٤١
٨. أوضاع الصناعة والحرف ٤٢
٩. أوضاع التجارة والخدمات ٤٣
١٠. أوضاع قطاع السكن والإصطياف والسياحة ٤٣
١٠ ـ ١ في السكن ٤٤
١٠ ـ ٢ الكثافة ٤٤
١٠ ـ ٣ الإصطياف والسياحة التقليدية ٤٨
١١. أوضاع البلديات ٥٢
١٢. المشاريع البلدية المنفذة والمطروح تنفيذها مستقبلاً ٥٢

القسم الثاني. آفاق التنمية والخطة المقترحة في حلقاتها المترابطة ٥٥
١. السياحة في مفهومها الواسع كمحرك رئيسي للتنمية ٥٥
١ ـ ١ سياحة الإصطياف ٥٨
١ ـ ٢ سياحة التزلج الشتوي ٥٩
١ ـ ٣ السياحة البيئية ٦٠
١ ـ ٤ السياحة الترفيهية والرياضية ٦٢
١ ـ ٥ السياحة الأثرية ٦٢
١ ـ ٦ السياحة الدينية ٦٣
١ ـ ٧ السياحة الثقافية ٦٤
٢. التداخل بين السياحة بميادينها المختلفة والفروع المختلفة والفروع الأخرى في إقتصاد المنطقة ٦٦
٣. في تنمية حلقة الزراعة ٦٦
٣ ـ ١ توسيع واستصلاح الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة وحماية الغابات والأحراج ٦٩
٣ ـ ٢ تنوع المنتجات الزراعية ٧٠
٣ ـ ٣ التخفيف من أكلاف الإنتاج الزراعي في مرحلة ما قبل التصريف ٧١
٣ ـ ٤ توسيع وتنمية طرق التصريف والتسويق ٧١
٣ ـ ٥ تنمية التصنيع الغذائي الزراعي ٧١
٣ ـ ٦ ربط التنمية الزراعية بالمؤسسات الجامعية والإعلامية ٧٢
٣ ـ ٧ ترابط تنمية الزراعة مع القطاعات الأخرى ٧٢
٣ ـ ٨ دور التعاونيات الزراعية في تنمية القطاع ٧٣
٤. في تنمية حلقة الأنشطة الحديثة واقتصاد المعرفة ٧٤

٥. في حلقة تنمية الخدمات والتجارة بمتفرعاتها المختلفة ٧٩
٦. في حلقة تنمية الحرف والأشغال اليدوية ٨٠
٧. إعتبارات إدارة الأراضي ٨١
٧ ـ ١ إمكانيّات زراعية متدنية وكثافة عمران مرتفعة ٨١
٧ ـ ٢ إمكانيّات زراعية متوسطة، وكثافة عمران متوسطة ٨٢
٧ ـ ٣ إمكانيّات زراعية مرتفعة وكثافة عمران متدنية ٨٣
٨. موقع البلديات والتحديات الجديدة في تحقيق خطط التنمية ٨٤
الملاحق ٨٩

لائحة الجداول

جدول رقم ١. الإرتفاع ٢٢
جدول رقم ٢. المسافة إلى جونية ٢٣
جدول رقم ٣. الأراضي وامكانية زراعتها ٣٥
جدول رقم ٤. مساحة الغابات ٣٦
جدول رقم ٥. الكثافة ٤٥

لائحة الرسوم البيانية

رسم بياني رقم ١. حلقة تنمية قطاع السياحة في تجمّع كسروان ٦٤
رسم بياني رقم ٢. حلقة تنمية قطاع الزراعة في تجمّع كسروان ٧٤
رسم بياني رقم ٣. الحلقات المترابطة لخطة التنمية ٨٠

تمهيد

ينطلق التقرير من مصادر المعلومات التي وفّرتها إستمارة البلديات حول أوضاع بلداتهم إضافة إلى معطيات في بعض الدراسات حول قضاء كسروان وكذلك المعطيات التي تجمعت في خلال اللقاءات مع العديد من رؤساء البلديات وبعض الشخصيات في بلدات التجمّع. يحاول التقرير إستناداً إلى هذه المعطيات أن يقدّم تشخيصاً لأوضاع المنطقة على النحو التالي:

- الموارد الطبيعية بعناصرها كلّها وكذلك البيئية.
- الأوضاع الإقتصادية (القطاعات الرئيسية من سياحة وخدمات إضافة إلى الزراعة والصناعة والتجارة).
- الأوضاع الإجتماعية (السكان والسكن والتعليم والصحة والأنشطة الإجتماعية والثقافية).

ثم يسلّط التقرير الضوء على عناصر القوة والعوامل المساهمة في خطّة التنمية وكذلك مكامن الضعف والخلل التي تعيق النهوض على الأمدين القريب والمتوسط.

يتوصّل التقرير إلى بلورة تصوّر او رؤية للتنمية تشمل الميادين المختلفة بترابطها الوثيق كأساس للتوجه إلى المحطات المقبلة في المشروع (ورش العمل، إختيار المشاريع التنفيذية، إعداد الملفات التقنية حولها، إلخ....).

إعتمد فريق العمل في رؤيته على المبادئ التالية:

أولاً: تسعى الرؤيا التنموية إلى التركيز على الأهداف الطموحة القابلة للتّحقق في إطلاق دينامية من النشاط التنموي الإقتصادي الإجتماعي الثقافي المتكامل والمترابط المعتمد على حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية واستخدامها في سياق التنمية المستدامة.

ثانياً: إبراز الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية من الخطّة لجهة تنمية الأنشطة الإقتصاديّة ولا سيما ذات القيمة المضافة وتحسين أوضاع الفئات الإجتماعية المنخرطة في هذه الأنشطة (تطوير المداخيل، خلق فرص عمل للشباب والمرأة، تلبية الإحتياجات الأساسية المعيشية الخ...) ودفع الأنشطة الثقافية وتطويرها من خلال الإرث التاريخي الغنيّ للمنطقة.

ثالثاً: التشديد على الأهمية الإستثنائية للموارد البشرية وتنميتها وتأهيلها في سائر الميادين كي تتفاعل مع ثورة التكنولوجيا الحديثة واقتصاد المعرفة والمعلوماتية فنستطيع المساهمة في متابعة تنفيذ وتقييم وتحديث الخطة.

رابعاً: تحديد التوجّهات ذات الطابع التدخلي المطروحة أمام المجالس البلدية والهيئات القائمة وعلى أساس المشاركة الحقيقية في مواجهة التحديات المستقبليّة وذلك كديناميّة عمل متواصل ومسؤول يسمح بتحقيق أهداف الخطة ويطلق التنمية المستدامة على الأمدين المتوسط والبعيد. وتتضمن التوجهات في هذا السياق مسألة التحوّل في العمل البلديّ نحو التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

خامساً: تؤكد الرؤية على التداخل والتكامل والتفاعل الوثيق بين مختلف حلقات خطة التنمية في الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية ولا سيما بين الحلقات المتّصلة بالقطاعات الإقتصادية في سياقه (من زراعة وخدمات واقتصاد ومعرفة).

مقدّمة

قضاء كسروان، من أسس جبل لبنان مع نظيره الشوف، شكّل على الدوام أحد أبرز مرتكزات تاريخ لبنان المعاصر. فهو اليوم وريث تاريخ نسيج بشري واقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي وديني وعمراني شكلت الطبيعة ومواردها أرضية حياة هذا النسيج وإطاره المؤثر.

تمثل كسروان اليوم مساراً مثيراً ومعقداً ومتشابك العوامل والأحداث والممتد قروناً في زمن الحضارة الشرقية والغربية المتلاقحة أحياناً بإنفتاح وتسامح وأحياناً بعنف واضطراب إلى جانب الحضارات العربية والغربية والآسيوية.

اليوم مجتمع كسروان وبلدات التجمّع على وجه الخصوص في مجاله الطبيعيّ الغنيّ والخلاّب هو نتاج تحوّلات عميقة طالت النظم والبنى السياسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والدينيّة والثقافيّة والعمرانيّة حيث أفضت بوتائرها البطيئة أحياناً والسريعة أحياناً أخرى في القرن السابق إلى تميّز القضاء وانخراطه بقوة في الدولة المعاصرة وبتفاعل جعله في موقع حاسم في بعض محطّات تطوّر الدولة وذلك في الميادين السياسيّة والإقتصاديّة والدينيّة والثقافيّة.

نتج عن الإنتماء العضويّ الوثيق إلى الدولة والمجتمع العام تأثيرات متبادلة ملحوظة، فقد كان القضاء في مقدمة المناطق إندماجاً في الرأسمالية القادمة من

الغرب والتي أحدثت تغييرات في بناه الإقتصادية والصناعية والحرفية والتجارية والخدماتية والتربوية. كما أدّت إلى نشوء طبقات وفئات إجتماعية جديدة مرتبطة بالتحوّلات الإقتصادية الرأسمالية من دون أن تلغي مواقع ونفوذ الطبقات والفئات الإجتماعية السالفة على قاعدة الملكيات الواسعة للأراضي والمزارع من دون أن تحجب الدور الحاسم والمؤثر إقتصادياً واجتماعياً للكنيسة والأديرة والأوقاف بحيث جعلت من المكوّنات الإجتماعية والإقتصادية كلاّ متميّز الخصائص والأدوار. فتلك المكوّنات إحتلت سابقاً، ولما تزل، مواقع تأثير واضح في تطوّر المنطقة ونهوضها الإقتصادي والإجتماعي. ولكلّ منها أيضاً موقعه في مسار تنمية القضاء وتحديد مستقبله.

يواجه قضاء كسروان اليوم مشاكل إقتصادية واجتماعية عديدة، بعضها ناتج عمّا أفرزته الأحداث بعد العام ١٩٧٥ وبعضها الآخر يعود إلى إنعكاسات الأزمات الإقتصادية العامة في البلاد والتي تفاقمت في عقد التسعينات.

تعاني بلدات القضاء ـ كغيرها من المناطق ـ من نتائج الركود الإقتصاديّ وتقلّص فرص العمل أمام الشباب إضافة إلى تراجع مستوى المعيشة بسبب إنخفاض القدرة الشرائية. لا تزال مشاكل التهجير والنزوح التي تراكمت طوال العقود الأخيرة ترمي بثقلها على ظروف حياة أبناء القضاء.

تطول المشاكل التي تطرح نفسها أمام بلدات التجمّع ميادين الإقتصاد في الزراعة والسياحة والإصطياف، وكذلك في المستوى الإجتماعيّ من سكن وصحة وتعليم وصولاً إلى مسائل البنى التحتية والصرف الصحيّ. وهي موضوعات يتناولها التقرير وتحاول خطة التنمية المبسّطة وضع توجهات عامة حولها.

القسم الأول

خصائص المنطقة

١. خصائص السكان والنسيج الإجتماعيّ

تفيد دراسة الخصائص السكانيّة، والواقع الإقتصادي والإجتماعي ـ أقضية لبنان وهي صادرة عن وزارة الشؤون الإجتماعية ومركز الأبحاث في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية ـ عام ٢٠٠١ أن قضاء كسروان عموماً يبلغ عدد سكانه حوالي ١٥٠ ألف مقيمٍ، ٩٨٪ منهم هم لبنانيو الجنسية ويقدّر متوسط كثافة السكان في القضاء بـ ٣٥٩ مقيماً في الكيلومتر مربع.

١ ـ ١ السكان في بلدات التجمّع

وفق المعطيات التي تمّ جمعها من البلديات، يقدّر عدد السكان المقيمين في بلدات التجمّع حوالي ٦٥٠٠٠ مقيمٍ بصورة دائمة أي ما نسبته ٤٣,٣٪ من المجموع، ويرتفع العدد مع المقيمين الموسميين إلى حوالي ١٠٠ ألف مقيمٍ.

يشكّل هذا العدد من السكان حجماً بشرياً مهماً للدورة الإقتصادية على إمتداد السّنة، لجهة السكن والعمل والإستهلاك. وتزداد أهميته إذا أضيف إليها الزائرون في مواسم الإصطياف والتزلّج السنويّ.

وفي التوزّع السكاني على مراكز التجمّعات السكنيّة، يمكن تقسيم البلدات إلى ثلاثة محاور تتفاوت في كثافتها:

١. المحور السفليّ: هو ذو كثافة سكانيّة كبيرة ويضمّ بلدات عينطورة، عين الريحانة، جعيتا وسهيلة.

٢. المحور الأوسط: بلونة، عجلتون، ريفون، القليعات، داريا، عشقوت، بقعاتة عشقوت، رعشين وفيطرون وهو ذو كثافة سكانيّة متوسّطة.

٣. المحور الأعلى في الجرد: ميروبا، حراجل، فاريا وكفردبيان ويتسم بكثافة سكانية أقلّ من المحورين السابقين نظراً لإتساع مساحة البلدات، بإستثناء بلدة حراجل التي تُقَدر فيها الكثافة السكانية بـ ٨٠٠ مقيم/كم^{٢}.

أما بلدة درعون ـ حاريصا، فهي أبعد مسافة عن المحاور الثلاثة ولا تتّصل بها إلا بواسطة طريق تؤدي إلى بزمار ثم عشقوت. ومن المخطّط له أن تُشقّ طريق أخرى تربط درعون بسهيلة فيصبح تفاعلها ببلدات التجمّع أوثق مما هو في الوقت الراهن.

المقيمون في المنظور الإقتصاديّ هم فئة تعمل، ولديها دخل ثابت، تنفق على أبواب إستهلاك وخدمات متوفّرة بمعظمها في بلدات التجمّع او القضاء عموماً؛ إذا أخذ في الإعتبار أن أكثر من نصف المقيمين يعملون في قطاعات ومؤسسات خارج بلداتهم، فإن إنفاق القسم الأكبر من دخلهم المتأتّي من هذا الخارج، يتمّ داخل البلدات على حاجات السكن والإستهلاك الغذائيّ والصّحّة، وجزئياً التربية والتعليم والنقل.

ويشكّل هذا الإنفاق المحرّك الرئيسي للدورة الإقتصادية داخل البلدات، إستناداً إلى دراسة وزارة الشؤون الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي العام ١٩٩٧ وبعنوان «خارطة أحوال المعيشة في لبنان» التي تضمّنت معايير تقيس درجة إشباع الحاجات الأساسية في ميادين المسكن، وتوفّر المياه والصرف الصحّي والتعليم ومؤشرات متّصلة بالدخل. يتبيّن أنَّ قضاء كسروان بوجه عام يضم أسراً موزّعة على النحو التالي:

- الأسر ذات درجة الإشباع المتدنيّة تبلغ نسبتها ١٥,٩٪ من إجماليّ الأسر.
- الأسر ذات درجة الإشباع المتوسّطة تمثّل ٤٣,٤٪ من إجماليّ الأسر.
- الأسر ذات درجة الإشباع المرتفعة والعالية تمثّل ٤٠,٧٪ من إجمالي الأسر.

تقدّم هذه اللوحة توصيفاً إيجابياً نسبياً لأحوال معيشة أسر القضاء ودخلها عموماً، وفي بلدات التجمّع أيضاً. تعتبر أكثرية الأسر في المنطقة من فئة الطبقة المتوسطة في الدخل. إلا أن حجم الدخل وبالتالي الإنفاق للمقيمين في بلدات التجمّع وعلى إرتفاعها النسبيّ مقارنة بالأقضية الأخرى (مرتبة كسروان هي الرابعة عشرة من مجمل الأقضية في لبنان بحسب الدراسة المذكورة أعلاه) يرتبط بشكل وثيق بالأوضاع الإقتصادية العامة في لبنان. تفيد مختلف التحليلات الإقتصادية أنَّ **الأزمة الإقتصادية العامّة في البلاد تحتدم منذ سنوات بفعل الركود والمديونية وانحسار الإستثمار وتراجع القدرة الشرائية لأكثرية اللبنانيين. ترمي إنعكاسات الأزمة بثقلها على المناطق اللبنانية بأسرها ومنها كسروان. ويشعر سكان بلدات التجمّع بوطأة هذا الثقل أكثر فأكثر.**

١ ـ ٢ في بعض سمات الإجتماع في بلدات التجمّع

تتمايز المجتمعات المحليّة في بلدات التجمّع بطابعها، وتتقارب وتختلف في الوقت نفسه من بلدة إلى أخرى بفعل عدّة عوامل.

إن التجمّعات القريبة من الساحل ذات الطابع المديني المتوسّع بإستمرار والمستقطبة لسكان مقيمين، منشأهم من خارج القضاء هي تجمّعات مختلطة يتفاعل الإنتماء الأصلي مع القادمين من خارج المنطقة بقدر كبير من الإنفتاح. عندما يصبح عددُ السكان من الخارج موازياً او متفوقاً على عدد المقيمين من الأبناء الأصليين للبلدة، فإن العصبيّة التقليدية لهؤلاء تتراجع وتنكفئ مقارنة

بالبلدات الريفية البعيدة وغير المختلطة مع مقيمين من خارج القضاء. وتتجلّى هذه الظاهرة في بلدات سهيلة، جعيتا، عين الريحانة، عينطورة وبلونة.

أما التجمّعات السكانية في بلدات الإصطياف في المحور الأوسط، فهي تبدي أيضاً في علاقاتها إنفتاحاً وتلاقحاً في العادات وأنماط الحياة المدينية. في المقابل، يبرز ثقل ظاهرات العصبيّة الجغرافية والعائلية في بلدات الجرد حيثُ التضامن العائلي يغلب ما عداه من أشكال التضامن الحديثة.

في العموم، ما يجمع المجتمعات المحلية أكثر فأكثر على إمتداد حقبات زمنية غابرة هو عامل الإنتماء الدينيّ والسلوك الإيماني الشديد التأثر بوجود المؤسسات الدينية المسيحية وعملها. ويبرز ذلك بقوة في السلوك الفردي في إرتياد المزارات والكنائس وممارسة الشعائر، وكذلك في السلوك الجمعيّ في المناسبات والأعياد الدينية ولا سيما عيد شفيع البلدة.

وبالنظر للوحة الجمعيات الأهلية، تلاحظ كثرة الأخويات والجمعيات الخيرية الدينية الطابع والتي تلعب دوراً فعلياً في تأطير أبناء البلدة، من فئات الأعمار المختلفة (من الفتيان إلى الشيوخ). يتعدّى التأثير الكبير للكنيسة في حياة بلدات التجمّع حقل الإيمان والتدين إلى حقول الإقتصاد (الملكيّات الواسعة للأراضي الزراعية والحرجية التي تشكّل الجزء الأكبر من ملكيات الأديرة، الدعم الماديّ لبعض الأسر المعوزة، الدعم الماديّ في قطاعات التعليم والصحة والإجتماع والثقافة والسياسة بشكل عام). إنَّ لوجود مركز البطركية المارونية في القضاء، بدورها الوطني في الحياة السياسية العامة في البلاد أثراً مباشراً على الأهالي في تكوين رأيهم العام والمواقف التي يتّخذونها حيال مختلف القضايا ذات الشأن العام.

يتعرّض النسيج الإجتماعي المحافظ في جانب منه والمنفتح كلياً في جانب آخر إلى ظاهرات إجتماعية أهمها تفكك نسبي للعلاقات داخل الأسر؛ وهي

ظاهرة عامّة في لبنان ككل وتحدث عنها المجمع الماروني مراراً وتكراراً، وظاهرة الإحباط لدى الشباب الذي يواجه تعقيدات متراكمة في تحقيق طموحاته في العمل، وتأسيس أسر جديدة وتهميش متنامٍ لدوره في الحياة العامّة السياسية والنقابية والثقافية، بالإضافة إلى بعض العصبيات العائلية الموجودة في بعض بلدات التجمّع. كما يعاني بعض الشباب من ظاهرة الإدمان على المخدرات، بحسب معطيات بعض النخب المحلية؛ وجمعية «ام النّور» العاملة في المنطقة. في المقابل، لوحظ ضعف في تجهيزات الرياضة من ملاعب وقاعات مقفلة بإستثناء عدد قليل من الأندية الرياضية التي ما تزال أنشطتها في نطاق ضيّق (بإستثناء عينطورة وجامعة اللويزة). **تزداد نزعة الهجرة لدى الشباب (من المناطق العالية إلى المدن الساحلية ومن مناطق التجمّع إلى المدن الكبرى) ـ كما هو سائد لدى شباب المناطق اللبنانية الأخرى ـ وكحل للمشاكل التي يواجهها الجيل الجديد ممّا يُفقد المنطقة وبلدات التجمّع أهم الموارد البشرية على الإطلاق؛ الركيزة الأساسيّة لأي خطّة نهوض تنمويّ على الأمدين القريب والبعيد.**

٢. الخصائص الجغرافية، واوضاع البنى التحتية

٢ ـ ١ الجغرافيا الطبيعية والبشرية

- **الطوبوغرافية**

تتميز المنطقة بإرتفاعات تبدأ من ١٠٠ م وتصل إلى ٢٦٠٠ متر. يزيد الإرتفاع عند التحرّك من الغرب إلى الشرق، فيما تجد الوديان عند طرفها الجنوبيّ. كما يخترق وادي نهر الصليب المنطقة عند القسم الأكبر من أطراف كفردبيان الغربية والشماليّة. تقسم القرى إلى أربع مجموعات، كما يظهر في الجدول ١، بإستثناء كفردبيان التي تضم تفاوتاً كبيراً في الإرتفاع

(٦٠٠ ـ ٢٦٠٠ م). يبين الملحق رقم ١ طوبوغرافية المنطقة، إلى جانب حدود القرى والسواقي والجداول وشبكة الطرقات، بينما يعرض الملحق رقم ٢ منظراً جوياً ثلاثي الأبعاد ملتقطاً من الزاوية الجنوبية الغربية. كما تظهر الخريطة الأولى، وهي بعنوان «الإرتفاع»، في الملحق ٣ الخطوط الكفافية، وتحوي جدولاً بالإرتفاعات الدنيا والقصوى (بفارق أقرب ٥٠ م) لكل قرية.

جدول رقم ١

الإرتفاع

من ١٠٠ إلى ٥٥٠ م	من ٥٥٠ إلى ١٠٠٠ م	من ١٠٠٠ إلى ١٤٠٠ م	من ١٢٠٠ إلى ١٩٠٠ م
عين الريحانة، عينطورة، بلونة، درعون وجعيتا	عجلتون، داريا، قليعات وسهيلة	عشقوت، بقعاتة عشقوت، فيطرون، رعشين وريفون	فاريا، حراجل وميروبا

● **الأراضي**

تتمتّع جميع القرى بإستثناء ثلاث منها (فاريا، ميروبا وريفون) بسجل عقاريّ مكتمل. كما نجد مخططاً توجيهياً لثلاث مجموعات من القرى والبلدات (عجلتون وجعيتا، وبلونة وعشقوت، والقليعات وريفون)، علماً أن معظم هذه المجموعة تواجه مشاكل ناتجة عن التطور العمراني المتسارع.

أما أسعار الأراضي على طول الطريق الرئيسي من ريفون إلى القليعات (بما في ذلك عجلتون، عينطورة، جعيتا وفاريا)، فتتراوح ما بين ١٥٠ دولاراً إلى ٢٠٠ دولارٍ للمتر المربع الواحد. ثم تأخذ هذه الأسعار بالهبوط قليلاً بإزدياد الإرتفاع، لكنها تعود لترتفع مجدداً في منطقة كفردبيان (فقرا وعيون السيمان). وبمجرد أن يبتعد المرء عن الطريق الرئيسي لمدة دقيقتين بالسيارة، حتى تتدنى أسعار العقارات إلى ٣٥ دولاراً للـ «م^{٢}».

● **المساحة**

تبلغ مساحة المنطقة ١٥٢ كم^{٢}، او ما يعادل ١,٥٪ من رقعة لبنان. أما القرية الأكبر، فهي كفردبيان البالغة مساحتها ٢٩,٥٨ كم^{٢}، تليها حراجل بـ ١٢,٢٩كم^{٢}، وتأتي بعد ذلك فوراً بلدة فاريا. وتجدر الإشارة إلى أن هناك منطقة في حراجل تُدعى «وطى الحراجلية»، سجلها العقاري غير مكتمل وهي تشكّل حدوداً مع قضاء جبيل من ناحية بلدة قهمز، وتبلغ مساحتها حوالي ١ كم^{٢}. وتتفاوت مساحة جميع القرى الباقية (طبعاً بإستثناء قرية عينطورة البالغة مساحتها حوالى ثلاثة أرباع الكيلومتر المربع) من ٢ كم^{٢} إلى ٨ كم^{٢}. وتظهر الخريطة الأولى بعنوان «حدود القرى» في الملحق ٤ ذلك كما تتضمن جدولاً بمساحة كل قرية على حدة.

جونية هي أقرب مدينة إلى التجمّع، وهي في الوقت نفسه مركز القضاء. تُعَد العاصمة بيروت المدينة الكبرى التالية. لكن أجزاء من كسروان يمكن أن تعتبر في الواقع من ضواحي العاصمة. نتيجة كون المسافة عاملاً إنمائياً حاسماً لجهة الوصول إلى الأسواق، وكذلك لاجتذاب الزوار إلى المنطقة، فإن من المفيد تصنيف القرى والبلدات على أساس هذا المقياس، كما يظهر في الجدول ٢.

جدول رقم ٢

المسافة إلى جونية

قريبة	متوسطة البعد	بعيدة
جعيتا، درعون، عينطورة، عين الريحانة، سهيلة وبلونة	عجلتون، ريفون، عشقوت، قليعات، داريا وفيطرون	بقعاتة عشقوت، رعشين، ميروبا، حراجل، فاريا وكفردبيان

٢ ـ ٢ البنية التحتية

● الطرقات

تترافق عملية شقّ الطرق مع التطوّر العمراني في كسروان تماماً، كما هي الحال في مناطق لبنان الأخرى، وفقاً لما تشهده حركة البناء والنمو في القرى التي تخترقها الطريق الرئيسية. وقد أدّى ذلك إلى بروز نمط شريطي او قطاعيّ من التطوّر العمرانيّ ينطلق من جعيتا، مروراً بسهيلة، بلونة، عجلتون وريفون (والطريق المتفرعة منها إلى القليعات)، تصل إلى عشقوت وفيطرون. كذلك نجد نمطاً مماثلاً ما بين فاريا، ميروبا وحراجل. وتختصر الطريق من الساحل حتى درعون وهي تمتد إلى قرى أخرى خارج منطقة الدراسة، الأذى الشديد الذي ألحقته معادلة شقّ الطرق والتطور العمراني الذي يصاحبها على وجهة إستعمال الأراضي في كسروان والنمو الشريطيّ. وفي حين لا تعاني القرى الأخرى من النمو الشريطي، فإنها تستفيد كثيراً من الطرق الرئيسية. وتظهر الخريطة الثانية بعنوان «شبكة الطرقات وتوزع السكان» في الملحق ٤ مخططاً للطرق الرئيسية والثانوية والفرعية، وتتضمن جدولاً يبين السكان الدائمين لكل قرية. هناك سبعة محاور رئيسية للطرقات:

١ ـ الطريق من الساحل إلى فاريا.

٢ ـ طريق تتفرع من ريفون إلى عشقوت، ومنها غرباً إلى بزمار/ غوسطا/ درعون/ الساحل.

٣ ـ طريق تتفرع من ريفون إلى القليعات فداريا ومنها إلى المتن.

٤ ـ طريق تتفرع من ريفون إلى كفردبيان ومنها إلى قناة بكيش.

٥ ـ طريق تتفرع من عجلتون إلى القليعات ومنها إلى المتن.

٦ ـ طريق تتفرع جنوباً من كفردبيان إلى المتن.

٧ ـ طريق تتفرع من ميروبا باتجاه شمالي شرقي.

في حين تعد جعيتا بوابة المنطقة موضوع الدراسة، فإن الطرقات الرئيسية تمتد إلى ما وراء حدود المنطقة إنطلاقاً من عدد من القرى الأخرى (عشقوت، ميروبا، فاريا وكفردبيان). يرتبط ثلثا القرى الواقعة على طرف منطقة الدراسة بالمناطق الأخرى، لكن الحال ليس كذلك بالنسبة إلى الثلث الأخير.

لا توجد حاجة ماسّة إلى الطرق المعبّدة ضمن المناطق المبنية، علماً أن ثلثي القرى تعتبر طرقاتها المعبدة في حالة جيدة، بينما تشدد غالبية القرى الأخرى على ضرورة إعادة التأهيل، وتعتبر قريتان فقط (بلونة وبقعاتة على التوالي) الطرقات بينهما من دون الوسط بل سيئة. ومع أن معالم السلامة كحواجز للوقاية من حوادث السقوط والتحطم هي من دون المستوى المطلوب، إلا أنها موجودة على الطرقات الرئيسية.

يستأثر النقل بقدر من الإهتمام في المخطط العام التوجيهيّ للأراضي اللبنانية. ومن المقترحات تطوير الطرقات بين مدن الربط، وبينها وبين القرى المحيطة. إضافة إلى ذلك، تحظى إقامة منظومة نقل ومواصلات عامة متكاملة بالكثير من التحليل في هذا المخطط.

تفتقر نصف قرى التجمّع على الطرق الزراعية، فيما عبّر النصف الآخر عن الحاجة إلى توسيع هذه الطرق وتعبيدها.

هذا ونشير إلى وجود بعض اليافطات وإشارات الطرق في المنطقة، علماً أن دور هذه اليافطات والإشارات مغيب كلياً، بسبب مقادير الإعلانات الهائلة والفوضوية على طول الطرقات (لوحات الإعلانات، وأعمدة الكهرباء، إلخ...). فمعظم الإعلانات غير مضبوطة، أي أنها غير موضوعة على لوحاتها.

- **النقل والمواصلات العامة**

لحظت جميع البلديات التي أجريت معها مقابلات، غياب أي شكل من أشكال المواصلات العامة والصعوبات الكبيرة التي يفرضها هذا الوضع على المقيمين والزوّار المحتملين.

- **مياه الصرف والمياه المبتذلة**

لا يوجد في أيّ قرية شبكة للتخلّص من مياه الصرف او أي حفر صحيّة مشتركة. يجري إستعمال الحفر الصحية الخاصة والتعاقد مع أشخاص يتولون إفراغها خارج القرية على الدوام. وتنفذ قرية عينطورة مشروعاً مستمراً لشبكة صرف صحي، لكنها غير مرتبطة بأي محطة تكرير ومعالجة.

يتّفق المخطط التوجيهيّ العام مع مراجعة مجلس الإنماء والإعمار للعام ١٩٩٦ لوضع مياه الصرف او المياه المبتذلة، وتحديداً مع إعطاء الأولوية لخمسة وعشرين معملاً للتكرير، بما في ذلك محطة تكرير في حراجل مدرجة في عداد المجموعة الأولى ذات الأولوية الكبرى.

- **المياه**

تحصل جميع القرى والبلدات على مياهها من نبع العسل. تتراوح قيمة الإشتراك السنوي من ٤٠٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية، علماً أن ثلثي المشتركين يدفعون مبلغ ٢٥٠٠٠٠ ليرة. وتشتكي معظم القرى من وجود مشكلة في إمدادات المياه وهي في الغالب تتعلق بتدهور البنية التحتية، وكذلك بالمقادير غير الكافية وانخفاض مستوى الضغط، بالإضافة إلى سوء إدارة المياه في معظم البلدات. في أيّ حال، يجري تنفيذ مشاريع في ثلاث قرى تتفاوت بين إنشاء سد (شبروح في فاريا يفيد المنطقة بكاملها)، وتحديث شبكة التوزيع (في فاريا أيضاً) وبين حفر الآبار العميقة (في عجلتون).

- **النفايات الصلبة**

تعاقدت جميع البلديات مع شركة خاصة بغية جمع النفايات الصلبة والتخلص منها، وقد إختار ٧٥٪ من أعضائها شركة سوكلين، مما سهّل خروج جميع النفايات من هذا النوع من المنطقة، علماً أنه لا يوجد في المنطقة عمليات تدوير او إعادة معالجة للنفايات سواء في المنازل أم على صعيد المجموعة.

- **الكهرباء**

تشكو القرى الإحدى عشرة التي بحثت مسألة شبكة الكهرباء في إستمارة القرية المفصل من تدهور وضع التيار وعمليات القطع المتكرّرة (ولا سيما في فصل الشتاء بسبب العواصف) وانخفاض مستوى التوتر. وقد ذكرت إحدى القرى الحاجة إلى الإنارة العامة.

٣. أوضاع قطاع الصحة والإستشفاء

تورد المعطيات المجمعة معلومات محدّدة حول أوضاع قطاع الصحة والإستشفاء لجهة توفر المؤسسات الإستشفائية والصحية في كل بلدة. ففي موضوع المستشفيات، تحتلّ مؤسسة سان جورج الموقع المركزي لعدد من بلدات المحور الأوسط أي عجلتون، ريفون، بلونة، جعيتا، داريا، القليعات وفيطرون. أما بلدات الجرد العالي، فتفتقر إلى الخدمات الإستشفائية مما يجعلها تعتمد بالدرجة الأولى على مؤسسة مستشفى سان جورج.

أما المستوصفات الصحية الوقائية او تلك التي تقدّم خدمات طبية أخرى، فهي تابعة إما لوزارة الصحة او لمنظمات غير حكومية مثل كاريتاس او بعض الجمعيات الأهلية في البلدات إضافة إلى مراجع رسمية كوزارة الشؤون. وتفيد

المعطيات أن بعض البلديات تقيم مستوصفات، تقدّم خدمات طبية منذ فترات طويلة وتشكّل مساهمة ملموسة في تغطية الحاجات الصحية للأهالي.

أما أعداد المراكز والعيادات الطبية والصحية الخاصة وكذلك الصيدليات فهي غير مشمولة بالإستمارة، ولكنّها منتشرة على نحو ملحوظ في معظم البلدات ولا سيما في المحورين السفلي والأوسط. كما في معظم بلدات المناطق الريفية الأخرى، يفتح الأطباء عيادات ثانوية خاصة بهم غير تلك الرئيسية في العاصمة او الساحل.

توفّر الخدمات الصحيّة والطبيّة المجانيّة مؤسسات تابعة للكنيسة والأديرة والأخويات وتحتاج إلى دعم بالتجهيزات والعناصر البشريّة المختصة. يبدو أن المؤسسات الإستشفائية والصحية المنتشرة في بلدات الساحل تشكّل منفذاً للأهالي حين يفتقدون خدمات طبية تتطلب الاختصاص غير المتوفر في مناطقهم.

٤. أوضاع قطاع التربية والتعليم

تتوزّع المؤسسات التعليمية في بلدات التجمّع على القطاعين الخاص والرسميّ، وتشمل مراحل التعليم العام من ابتدائي وتكميلي وثانويّ. إنما يلاحظ أن الميل العام لدى الأسر هو الإعتماد بشكل رئيسي على المدارس الخاصة ومعظمها تابع للأديرة والإرساليّات والكنيسة.

تعاني مدارس التعليم الرسمي نقصاً في التجهيزات والأبنية، في حين تتميز المدارس الخاصة بمستوى أفضل من هذه الناحية. توفّر بلدات التجمّع ولا سيما في الأوسط والسفلي عوامل جاذبة للسكن، نظراً لوجود المؤسسات التعليمية الذائعة الصيت، مع قيام مدرسة عينطورة بإنشاء معهد عال، وكذلك قيام جامعة اللويزة، توجّه العديد من أبناء أسر القضاء وسطاً وجرداً وساحلاً

إلى هاتين المؤسستين. وتقوم حولها وبسببها أنشطة خدماتية تسهم في دفع الدورة الإقتصادية.

تزداد قناعة معظم الأسر بأهمية التوظيف في تعليم أبنائها، وتتقدم أولوية تأمين الأقساط على ما عداها من أكلاف المعيشة. **يفتح الإهتمام بتنمية الموارد البشرية آفاقاً في نموّ المنطقة في إتجاه إستقطاب مشاريع إقتصادية، ترتكز على وجود مهارات وقدرات علمية ومتخصّصة مقيمة في بلدات القضاء. فقطاع التعليم يضم مئات فرص العمل التي يشغلها عاملون من سكان البلدات ومن المقيمين فيها وترتبط بالقطاع نفسه أنشطة منتجة تقدم أيضاً فرص عمل متاحة لأبناء التجمّع.**

٥. أوضاع الهيئات والأطر الإجتماعية

يبلغ عدد الهيئات والأطر الإجتماعية القائمة في بلدات التجمّع حوالي الثلاثين بحسب المعلومات التي وفّرتها البلديات. وهي موزّعة بين جمعيات إجتماعية يغلب على أنشطتها وتوجهها الطابع الدينيّ والخيريّ واندية رياضية بحتة وجمعيات كشفية. أما الهيئات الإجتماعية والثقافية، فهي قليلة العدد مقارنة بما ذكر آنفاً. يضاف إلى هذه الأطر، الروابط العائلية وهي عديدة ويقتصر الإنتماء إليها على أفراد العائلات المعينة.

تتفاوت أدوار هذه الهيئات في الحياة العامة للبلدات إرتباطاً بالقضايا والموضوعات التي تتصدّى لها، وبالأنشطة الملموسة التي تقوم بها. فالجمعيات الخيرية ذات الإرتباط بالمؤسسة الدينية توّجه عملها نحو المعوزين والمحتاجين؛ أما الأندية الرياضية فبعضها نشط يستقطب أعداداً من الشبيبة ولكنّ الإمكانيات والتجهيزات المادية المتواضعة لا تمكّنها من تلبية معظم حاجات الشباب وتطلعاتهم، في المقابل يتّسم عمل الهيئات الثقافية بالموسمّي

وأحياناً بالنخبوي بإستثناء المناسبات الكبرى التي تنخرط فيها كالمهرجانات وأعياد البلدة.

سابقاً، وكما في معظم البلدات في الريف اللبناني، وقبل قيام المجالس البلدية، كانت الهيئات الإجتماعية في أيّ بلدة تشكّل الأطر الجامعة للأهالي من أجل مناقشة أوضاع البلدة وحاجاتها مما جعلها تحتلّ موقعاً مؤثراً في حياة البلدة. أمّا بعدَ تنظيم المجالس البلديّة وإجراء دورتي إنتخابات، فأصبحت هذه البلديات مركز الإستقطاب في المجتمع المحليّ.

تتأثر دينامية العمل في الهيئات بين الأعضاء من جهة ومع المحيط الإجتماعي المحلي من جهة أخرى بقوة بعوامل تتصل بخاصتين مهمّتين:

- الأولى: الأهداف والخلفيات التي أنشئت من أجلها الجمعية والتحكم في طبيعة أنشطتها والفئات الإجتماعية المستهدفة (من معوزين، رياضة، بيئة، ثقافة، تربية دينية، إلخ...) إضافة إلى إمكانياتها الماديّة.
- الثانية: تركيب المجتمع المحليّ بنسجيه العائلي والإجتماعي لجهة الأعراف والعادات والتقاليد والأوضاع المعيشية، إلخ...

في مجموعتي العوامل هذه، تتجلّى نقاط قوة تنعكس على نشاط الهيئة وإنجازاتها الملموسة وعلى خلق دينامية مشاركة والتزام من الأفراد، كما تتجلّى أيضاً نقاط ضعف تتعثر بسببها أعمال الهيئة ولا سيما الحساسيّات المحليّة والعائلية والصعوبات المعيشية التي تجعل من إنخراط الأفراد ومشاركاتهم في مستوى متدنٍ.

إن قيم التعاون والتضامن والعمل المنفتح على الآخر داخل هذه الأطر الإجتماعية، تؤهلها لتكون عاملاً مساهماً في التنمية المحليّة والإنخراط في آليات المشاركة الضرورية للنهوض بالبلدات.

٦. أوضاع البيئة

٦ ـ ١ المياه السّطحية

تشير ست قرى فقط من تلك التي شملتها الإستمارة (القليعات، رعشين، ريفون، بقعاتة عشقوت، ميروبا وحراجل) إلى وجود ينابيع طبيعية (عين او عيون) فيها، وتُستخدم مياه هذه الينابيع للأغراض المنزليّة وللري في بعض القرى، حتى وان كانت السلطات البلديّة فيها تعتقد أن هذه المياه ملوثة، كما تصلح للشرب في البعض الآخر (بقعاتة عشقوت، ميروبا وحراجل). من جهته، يتدفق نهر الصليب الدائم الجريان على طول الطرف الجنوبي للمنطقة، ويرجح إستخدامه لأغراض الري.

العمل جارٍ في إقامة سدّ في منطقة شبروح القريبة، علماً أن المخطط التوجيهي العام يقترح إقامة سد آخر لقضاء كسروان. ليس هناك بحيرات إصطناعية مقترحة للمنطقة موضوع الدراسة.

٦ ـ ٢ المياه الجوفيّة

حفرت سبع قرى آباراً إرتوازية لمعالجة حاجاتها المائية وتلبيتها، ويفاد عن وجود ٨٦ بئراً منها ٢٥ في بقعاتة عشقوت (وان كان ناتجها يعتبر متدنياً نسبياً). يصف ثلث البلديات، التي تحدثت عن النوعية، المياه بأنها غير مناسبة او أنها ملوثة. ويستهلك الناتج منها السكان في الأغراض والإستعمالات المنزلية بصورة رئيسية، في حين أن القليلين منهم يستخدمونه لأغراض الريّ.

٦ ـ ٣ المقالع

يوجد في منطقة الدراسة ١٩ مقلعاً متوقفاً عن العمل في ثماني قرى (عين الريحانة، عينطورة، عشقوت، بقعاتة عشقوت، رعشين، ميروبا، حراجل

وفاريا). ويظهر الملحق رقم ٥ بعض هذه المقالع باللون الأحمر. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض المقالع والمرامل التي لا تزال تعمل بطريقة غير شرعيّة، لاسيما في بلدة ميروبا.

من جهته، يسمح المخطط التوجيهيّ للمقالع بالعمل، ولكن بموجب قوانين صارمة لجهة تحديد المواقع المسموح بها، وغير ذلك من التوجيهات والإرشادات. وفي حين أن في جميع أنحاء لبنان مزيجاً من مناطق العزل والبقع التي يسمح فيها بعمل المقالع، فإن قضاء كسروان يتكون بصورة رئيسية من مناطق عزل، مع بقاع صغيرة صالحة للسماح فيها بالعمل في الأجزاء العالية.

٦ ـ ٤ النفايات الصناعية

في جميع القرى منشآت ومراكز لتبديل زيوت السيارات والمركبات الآلية. ويقوم نصف هذه المحطات ببيع الزيوت المستهلكة مجدداً، بينما يتخلّص القسم الباقي من المحطات من الزيوت في محيطها المباشر (الحفر الصحية، البواليع والمصارف او على سطح الأرض). وفي عدد مماثل من القرى محل او أكثر لبيع إطارات السيارات وعجلاتها. يتمّ التخلص من جميع الإطارات في محيط القرى او يتولى جامعو النفايات الصلبة بيعها. في معظم القرى محال لبيع البطاريات، علماً أنها جميعها تعيد بيع القديمة منها. تنتج كل القرى مجموعة متنوعة من النفايات الصناعية والزراعية، مع تكرر النفايات الصناعية وفضلات الملاحم أكثر من غيرها، وان كانت هنالك أيضاً الأوراق او الزجاج او الخشب والمنتجات الزراعية الثانوية. يتخلّص أكثر من نصف منتجي النفايات منها عبر إلقائها في القمامة، بينما يقوم القسم الآخر ببيعها. وكثيراً ما يستخدم الخشب للوقود.

٦ ـ ٥ المناطق المحمية

تمتلك إحدى القرى (رعشين) منطقة محمية (مساحتها ١٨ هكتاراً)، في حين تعتبر ثلاث قرى (بقعاتة، فيطرون وميروبا) أن لديها مناطق يمكن أن تُحوَّل إلى محمية (ملحق رقم ٦: صورة وادي نهر الصليب)، ويعزى ذلك وبصورة أساسية إلى التضاريس الصخرية الطبيعية الفريدة من نوعها (ملحق رقم ٧: الطابع الصخري للمنطقة). وتجدر الإشارة إلى أن هنالك مشروع تحريج من قبل وزارة البيئة في مشاع البلدة تمّ إقراره عام ٢٠٠٤، وسيبدأ بالتحريج مطلع ربيع ٢٠٠٥ ومساحته حوالي ٨ هكتاراتٍ. وتجدر الإشارة إلى وجود مشكلة تقلّص الثروة الحرجية المستمر في الكثير من مناطق التجمّع وخاصةً في وادي الصليب.

في إطار الحفاظ على التراث الطبيعيّ ودمجه في صلب التنمية الإقتصادية، يسلّط المخطط التوجيهي الضوء على أهمية وادي نهر الكلب، ويضمّ في النواحي الأكثر إرتفاعاً المنطقة الحرجية بصورة رئيسية والمعتبرة ممراً بيولوجياً، علماً أن الأرز والجبل يقعان في أعلى أجزاء المنطقة موضوع الدراسة.

٧. أوضاع الزراعة

تؤكد المعطيات المجمعة في البلديات ومختلف المعلومات المستقاة من دراسات رسمية وخاصةّ، أنّ القطاع الزراعي يحتل موقعاً مهمّاً في القضاء عموماً وفي بلدات التجمّع خصوصاً. وتسمح المعطيات بتشخيص أوضاع القطاع وفق التالي:

٧ ـ ١ الأهمية النسبية للنشاط الزراعي في بلدات التجمّع

تتفاوت أهمية النشاط الزراعي حجماً ورقعة وبعداً إجتماعياً واقتصادياً من

بلدة إلى أخرى. تشكّل الزراعة محوراً أساسياً في حياة بلدات الجرد: كفردبيان، حراجل، ميروبا وفاريا حيث تتّسع رقعة المساحات الزراعية مقارنة ببلدات أخرى. كما يشكّل المزارعون المعتمدون كلياً او جزئياً على المورد الزراعي في دخلهم حجماً كبيراً يتراوح بين ٥٠٪ و٨٠٪ من إجمالِ المقيمين الأصليين في هذه البلدات.

لقد حدثت تحوّلات واضحة في العقود الأخيرة في البنية المورفولوجية والإقتصادية والإجتماعية والسكانية للجرد الأعلى، حيث تنوعت الأنشطة الإقتصادية ومصادر الدخل للأهالي ولا سيما في ميادين السياحة الشتوية والتزلج والإصطياف والتجارة. رغم ذلك، تبقى الزراعة من الركائز الرئيسية للدورة الإقتصادية على مدار السنة.

مقارنة مع الجرد الأعلى، فإن بلدات الأوسط لا تزال الزراعة فيها تحتلّ حيزاً كبيراً إن من حيث رقعة المساحات الزراعية او عدد السكان المعتمدين على الزراعة كمورد ثانوي ولا سيما في بلدات ريفون، عجلتون، داريا، فيطرون، رعشين، عشقوت وبقعاتة عشقوت.

أما في المحور السفلي، فتشهد بعض البلدات بعض الأنشطة الزراعيّة وان كمورد رئيسي لعدد قليل من الأهالي وان كمورد ثانويّ لقسم آخر أكثر عدداً، وصولاً إلى إعتبار هذا النشاط أحد مصادر التموين الغذائي لعدد من الأسر. تنطبق هذه الحالات على بلدات جعيتا وعين الريحانة وبدرجات أقل سهيلة وعينطورة.

٧ ـ ٢ الأراضي الزراعية وانواعها

- **أوجه إستعمال الأراضي**

حسب خريطة إستعمال الأراضي (ملحق رقم ٥: إستعمال الأراضي)،

تتمتّع كفردبيان برقعة الأرض الأوسع المستعملة للزراعة او التي لها هذه القدرة (٣٣٠٠ هكتار)، الأمر الذي ينبغي توقعه نظراً إلى حجم البلدة. في المقابل، يتراوح ما تمتلكه سبع قرى أخرى بين ١٨٥ هكتاراً و١٧٠٠ هكتار للواحدة، وتمتلك عشر قرى أخرى ٥ هكتارٍ إلى ٩٥ هكتاراً. عند مقارنة القرى التي لديها أراضٍ زراعية كما تظهر من خريطة إستعمال الأراضي مع المساحة الإجمالية للقرى، يمكن تصنيفها إلى أربع فئات (جدول رقم ٣ للثلاثِ الأولى)، مع كون ميروبا هي الأعلى بنسبة ٧٦٪. يظهر الملحق رقم ٥ بعنوان «إستعمال الأراضي» الأوجه الرئيسية لإستعمال الأراضي، وهو يضم جدولاً لهذه الإستعمالات خاصاً بكل قرية.

وتقع معظم الأراضي البور في حراجل وفاريا وكفردبيان (الجزء الغربي الأقصى)، مع القليل منها في فيطرون.

جدول رقم ٣

الأراضي وامكانية زراعتها

إمكانية منخفضة (< ٢٥٪)	إمكانية من منخفضة إلى متوسطة (٢٦ ـ ٥٠٪)	إمكانية متوسطة (< ٥١٪)
ريفون (٣٪)، بلونة (٥٪)، سهيلة الفوقا (٦٪)، عينطورة (٧٪)، جعيتا (٩٪)، عجلتون (٩٪) درعون (١٠٪)، عشقوت (١٦٪) وعين الريحانة (١٨٪)	القليعات (٣١٪)، داريا (٣٦٪) وفيطرون (٤٥٪)	كفردبيان (٥٣٪)، فاريا (٦٠٪)، رعشين (٦٣٪)، حراجل (٦٦٪) وبقعاتة عشقوت (٦٨٪)

- **الغابات**

يدل تحليل الملحق رقم ٥ ـ إستعمال الأراضي ـ على وجود منطقة حرجيّة مهمّة (٣١ كم^2 او ما نسبته ٢٠٪ من المساحة الإجمالية)، إلا أن الواقع هو أن

الكثير من هذه البقاع غير كثيفة الأحراج او مُشكَّلة من تجمّعات حرجية متناثرة ويشير الجدول رقم ٤ إلى توزّع المساحات الحرجية في التجمّع. وتظهر في الملحق رقم ٥ المناطق الحرجية باللون البني، والمقالع باللون الأحمر، في حين لم تبيّن عليها الأراضي الزراعية (والتي قد لا تستعمل بالضرورة لهذا الغرض) تسهيلا لقراءة الملحق.

وتتميز قرى عين الريحانة، عجلتون، بلونة، درعون، جعيتا، كفردبيان، ريفون وسهيلة الفوقا بأحراجها الكثيفة. أما الأحراج غير الكثيفة، فتنتشر عملياً في باقي قرى التجمّع.

جدول رقم ٤

مساحة الغابات

صغيرة (< ٢٥ ٪)	من صغيرة إلى متوسطة (٢٦ ـ ٤٠٪)	متوسطة (< ٤١٪)
حراجل (٠٪)، فاريا (١٪)، ميروبا (١١٪)، كفردبيان (١٣٪) وبقعاتة عشقوت (٢٥٪)	فيطرون (٢٦٪)، رعشين (٣٧٪) عينطورة (٣٨٪)، عجلتون (٣٨٪) وداريا (٣٩٪)	سهيلة الفوقا (٤٣٪)، القليعات (٤٤٪)، عشقوت (٤٧٪)، ريفون (٥٠٪)، بلونة (٥٣٪)، عين الريحانة (٦٣٪)، جعيتا (٦٣٪) ودرعون (٧٣٪)

تقدم معطيات الإستمارات لوحة عن أوضاع الأراضي الزراعية لجهة المساحات وانواع الرقع الزراعية. وتجدر الإشارة إلى إفتقار التقديرات حول تلك المساحات إلى الدقة. تقدر المساحات الزراعيّة بـ ١٥٥٠٠ دونم منها ١٢٥٠٠ دونم أراضٍ مروية و٥١٠ دونم غير مروية. وتقدّر مساحات الزراعات ضمن البيوت البلاستيكية بحوالي ٥٧٥ دونماً. أما الأراضي البعل، فتقدر مساحاتها حوالي ٩١٠٠ دونم.

مقابل ذلك، فإنَّ الأراضي التي يمكن أن تستثمر زراعياً وهي قابلة لذلك بعد تأهيل التربة فيها تبلغ مساحتها ٨٠٠٠ دونم أي ما يوازي تقريباً ٤٠٪ من المساحات الزراعيّة المستثمرة.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأراضي التي لم تستثمر مطلقاً في الزراعة القابلة للإستصلاح تقدر مساحتها بـ ١٣١٧٠ دونماً أي حوالي ٦٥٪ من الأراضي الزراعية في بلدات التجمّع.

من خلال هذه اللوحة، يمكن الإستنتاج أنَّ الآفاق مفتوحة أمام نموّ القطاع الزراعي ويمكن مضاعفة المساحات الزراعية في المستقبل إذا ما توفرت الشروط الضرورية لذلك وكما سنبين في قسم آخر من هذا التقرير.

٧ ـ ٣ أنواع المنتجات الزراعية في بلدات التجمّع

تسمح طبيعة الأرض والمناخ بإنتاج عدّة أنواع من الفاكهة مثل التفاح، الإجاص، الكرز، الخوخ، الدرّاق، المشمش، اللوز، الجوز، التين والعنب.

تزرع في بعض البلدات أنواع من الحبوب (الجبليات) كما القرينات مثل البرسم، البازيلا، الفاصوليا والفول.

أما أنواع الخضار فهي البندورة، الخيار، البطاطا، الملفوف، اللوبيا، الكوسا، البصل، الباذنجان، الجزر والسلق.

دخلت زراعات جديدة في بعض البلدات كالكيوي والقشطة.

يوفر هذا التنوع الغني من المنتجات الزراعية أرضية خصبة يستند إليها في تلبية قسم من الحاجات الغذائية على أنواعها كما تتناسب هذه الأصناف مع إمكانيات تطوير الأنشطة المتصلة بالتصنيع الزراعي والتعليب.

٧ ـ ٤ وسائل الري المعتمدة في الزراعة

من خصائص بلدات التجمّع تمتّع بعضها بوفرة المياه ولا سيما في الجرد والبعض الآخر بندرتها وشحّها وخاصةً في المحورين الأوسط والسفلي. تعاني شبكة التوزيع خللاً في الحصص راكم بعض المشاكل والنزاعات ممّا يتطلب بحثاً ملموساً وتوافقات تؤمن العدل في التوزيع ليعزّز المصالح المشتركة للبلدات في الإستفادة من الموارد المائية وادارة تعاونية ومرشدة لها. ويشكل ذلك تحدّياً أمام المجالس البلدية ويمكنها توفير الحل المناسب له.

ما تزال أكلاف الريّ عالية ويمكن التخفيف منها بواسطة مشاريع ذات طابع عام لتوحيد وتجميع شبكات الري على نطاق معيّن في البلدات، وعبر إدارة لجان من المزارعين بإشراف و/او مشاركة المجالس البلدية. يمكن تقليل كلفة الريّ أيضاً بإعتماد أساليب ري توفر المياه مثل الري بالتنقيط مقابل الري بالتطويف.

تروي ثلاثة أرباع القرى التي فيها أراض مروية كامل رقعتها الزراعية، بينما تروي البقية نصف الأراضي فقط. يعتمد ما يزيد على نصف القرى في الري على مصدر وحيد، الينابيع السطحية في الغالب، وكذلك الخزانات. يعتمد عدد أقلّ على مصدرين، في حين أن واحدة (ميروبا) تستخدم أربعة مصادر (الأنهار والينابيع السطحية والآبار الخاصّة والبرك والخزانات). والينابيع السطحية هي المصدر الأكثر إستعمالاً في جميع القرى، تليها الخزانات والآبار والبرك والأنهار. تستخدم أربع طرق للري، مع إعتماد الغالبية على الري بالغمر او بنقّاطات (التقطير) او بكلتا الطريقتين، بينما يلجأ الآخرون إلى القنوات الترابية والرشاشات العاملة بالضغط.

٧ ـ ٥ الإنتاج الحيواني

تتباين التقديرات بين دراسات سابقة والمعطيات المتوفّرة من البلديات حول الإنتاج الحيواني في بلدات التجمّع. يتركز هذا الإنتاج بشكل خاصّ في محور الجرد الأعلى إضافة إلى بعض البلدات في المحورين الآخرين. تقدر رؤوس الماعز بـ ١٥٠٠ رأس والغنم بـ ٢٩٥٠ رأساً والبقر الحلوب بـ ٩٠ رأساً. تنشط جزئياً في بعض البلدات تربية النحل حيث تجد حوالي ٤٤٠ قفير نحل. يوجد في التجمّع بعض المزارع لتربية الدواجن أهمها في بلدة حراجل حيث توجد مزرعتان لإنتاج البيض وواحدة للّحم (حوالي ٦٠٠٠ طير للبيض و٣٠٠٠ طير للّحم). تشير معطيات الإستمارة إلى وجود ٤ مزارع سمك وان بأحجام صغيرة جداً.

يشكل الإنتاج الحيواني مورداً مهمّاً لبعض الأسر. غير أن أكلاف تربية الحيوانات في بعض البلدات تزداد بسبب إرتفاع أسعار الأعلاف المستوردة والمقدر حجمها بـ ٨٠ طناً وكذلك في إرتفاع أكلاف إنتاج الأعلاف محلياً بنوعيها الأخضر والمجفّف؛ ويقدّر حجمها بـ ١٥٠٠ طن سنوياً. كما يواجه هذا النشاط مشاكل تعود إلى الأمراض التي تصيب الحيوانات وارتفاع أكلاف الوقاية والمعالجة.

٧ ـ ٦ وسائل التصريف ومشاكله

يعتمد المزارعون أساساً على الأسواق المحلية في القضاء إضافة إلى أسواق الجملة ونصف الجملة. أما الأسواق الخارجية والعربية خصوصاً، فهي تستقبل أنواع التفاح والفاكهة الأخرى.

يواجه المزارع في ميدان التصريف الداخلي مشاكل تنبع من فوضى السوق والأسعار وغياب التدخّل الرسميّ في ضبطها إضافة إلى إختلال موازين العلاقة

بين المزارع وتاجر الجملة لمصلحة الأخير دوماً. فالمزارع يخضع لشروط تجار الجملة من ناحية الأسعار والمهل الزمنية في تسديد ثمن البضاعة. ومع إرتفاع أكلاف النقل وغياب مراكز التخزين والمنافسات الإغراقية من المنتجات المستوردة من دول عربية مجاورة، تضيق خيارات المزارع وتدفعه إلى التسليم بالأمر الواقع.

٧ ـ ٧ الصناعات الغذائية

تتسم الأعمال في هذا المضمار بالطابع الحرفيّ والعائليّ وتقتصر على أنواع من تحضير الكشك والصعتر وانتاج العسل والمربيات والدبس إضافة إلى بعض أنواع العصير من التفاح والخلّ وعصير البندورة والكرز. إلا أن الآفاق مفتوحة أمام توسيع هذا النشاط لا سيما أن أنواع المنتجات الزراعية المذكورة آنفاً قابلة للتصنيع ويشكّل ذلك أحدَ الحلول الفعلية للتصريف.

٧ ـ ٨ مراكز التخزين

نظراً لوفرة الإنتاج الزراعي ولا سيما الفاكهة من تفاح واجاص وغيره، هنالك حاجة ماسة إلى توفير مخازن مبرّدة ومراكز تخزين. لا يتجاوز عدد مراكز التخزين ١٣ مركزاً يعتبر معظمها صغير الحجم وهي موزعة على: ٥ مراكز في فاريا، ٣ في ميروبا، ٢ في حراجل، ٢ في بقعاتة عشقوت وواحد في عجلتون.

٧ ـ ٩ الملكيّات الزراعية

تشتمل بنية الملكيات الزراعية على ثلاث فئات وفق تصنيف الإستمارة لهذا الباب، وهي الصغيرة أقل من ٢٥ دونماً، وتبلغ عدد الحيازات ٨٤٦ والوسطى والتي تتراوح بين ٢٥ و١٠٠ دونم وتبلغ ١١٥ حيازة. أما فئة الحيازات الكبيرة، فتضم ٣٠٦ حيازات. وتطرح هذه اللوحة مسألة في غاية

الأهمية لجهة الإستهدافات الإجتماعية لأي تنمية للزراعة في المنطقة، ولا سيما ضرورة توفير عناصر الإستقرار الإجتماعي بما يضمن بقاء المزارعين والأسر في بلداتهم تفادياً للنزوح والهجرة.

أما السمة الأبرز في الملكيات الزراعية لغير الأفراد، فهي إتساع ملكيات الأديرة والأوقاف التي تصل إلى ١٩٤٠٠ دونم وتشكل المساحات الزارعية المملوكة من هذه الفئة ما بين ٨٠٪ و١٠٠٪ من إجمال المساحات في بعض البلدات.

في إثنتي عشرة قرية او أكثر، أراض تعود ملكيتها إلى الأوقاف او الأديرة، مع حلول ميروبا في أعلى القائمة بمساحة ٥٧٠٠ دونم، تعقبها ست قرى تتراوح مساحة أراضي الأوقاف فيها من ألف دونم إلى ٢٥٠٠ دونم، بينما تقل الرقعة في القرى الأخرى عن ٨٠٠ دونم. وتفيد إحدى القرى (ريفون تحديداً) عن إمتلاك الوقف حوالى ثلث أراضيها.

تجعل هذه الخاصية الثابتة من الكنيسة والأوقاف طرفاً رئيسياً معنياً بالمسارات التي يمكن أن يشهدها القطاع الزراعيّ في نموه اللاحق.

٧ ـ ١٠ المشاكل الرئيسية للقطاع الزراعي

يعود أصل بعض المشاكل في جذورها إلى عقود ما قبل الحرب وقد ساعدت نتائج الحرب وما بعدها في عقد التسعينات في تفاقم وضعها.

وأبرز تلك المشاكل هي:

- أزمات الريّ وتلوّث المياه.
- إرتفاع أكلاف الإنتاج الزراعي من أجور وأسمدة وأدوية زراعية ومبيدات (إرتفع سعرها ثمانية أضعاف ما بين منتصف الثمانينات واواخر التسعينات).

- إرتفاع أسعار المحروقات.
- أزمات التصريف والتسويق.
- إرتفاع أكلاف تربية الحيوانات.
- غياب شبه مطلق للدعم الموسميّ في كلّ مراحل الإنتاج (قبل وخلال وما بعد الإنتاج).
- تعقيدات وصعوبات التسليف وارتفاع الفائدة.
- تعقيدات العلاقات النابعة من التشريعات والقوانين الناظمة للإيجار والإستثمار والمحاصصة والضمان وغيرها من أشكال الإستثمار الزراعي.
- ضعف الإرشاد الزراعي والإعداد والتأهيل والتدريب للمزارعين.
- غياب الضمانات الصحية والإجتماعية للمزارعين.

٨. أوضاع الصناعة والحرف

لا توفّر معطيات الإستمارات كما اللقاءات والزيارات الميدانية لبلدات القطاع ما يشير إلى نشاط ملحوظ للصناعة في المنطقة، بإستثناء الطباعة في بلدة درعون والتي تنشط بشكل ملحوظ. تفتقر البلدات إلى المؤسسات الصناعيّة الكبيرة او المتوسطة الحجم. تعتبر بعض المؤسسات الصناعية في ميادين صناعة الخشب وخرطوش الصيد والالمنيوم والزجاج والحلويات إضافة إلى الألبسة والحرف اليدوية هي السائدة في القطاع بإستثناء معمل كبير للأمصال في سهيلة وآخر للمفروشات في فاريا.

تشكل اليد العاملة الأجنبية والعربية خاصةً نسبة عالية من العاملين في المؤسسات الصناعية في المنطقة. أما المؤسسات الصناعية ذات الطابع الحرفي (الكراجات، صيانة كهربائية، الأشغال اليدوية المنزلية او الغذائية) فهي موجهة أساساً إلى خدمات محليّة.

ينبغي الإشارة إلى إرتكاز النشاط الأبرز والمصنف في قطاع الصناعة والبناء خصوصاً على قيام الكسارات والمرامل في المنطقة وقد جرى إقفالها مؤخراً حتّى صدور قرارات مركزية وعلى نطاق لبنان ككل.

٩. أوضاع التجارة والخدمات

تشمل بلدات التجمّع نحو ٦٠٠ محلٍ تجاريٍّ و٣١ محطةَ محروقات وحوالي ٤٠ ملحمةً وعدد من السوبر ماركت في بلدات التجمّع. يرتبط نشاط هذه المؤسسات أساساً بإستهلاك المقيمين والزائرين من مصطافين وغيرهم. تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في الحركة الإقتصادية اليومية لكل بلدة من خلال تشكيلها لسوق دائمة معظمها على الطريق العام وبعضها داخلي.

إرتبط نشوء وتعدد هذه المؤسسات على إمتداد العقود الثلاثة السابقة بظاهرة إتساع التمدين وتطوير البلدات من مراكز سكن للمقيمين الأصليين إلى تجمّعات سكنية على نطاق واسع تضمّ آلآف الأسر المقيمة حديثاً بسبب الأحداث والإنتقال القسري لعدد من السكان إلى بلدات كسروان إضافة إلى إرتياد أعداد أخرى مراكز الإصطياف. يرتهن نمو واتساع أعمال هذا القطاع مستقبلاً بنمو واتساع السكن والإصطياف بالدرجة الأولى.

١٠. أوضاع قطاع السكن والإصطياف والسياحة

تتلازم وتتداخل حركة الإصطياف والسياحة بحركة نمو السكن في القضاء ككل وبشكل خاصّ في بلدات التجمّع. تترابط عناصر الحلقات الثلاث بالأخرى موفّرة نقاط قوة دافعة لنمو الحلقات الثلاث (كما سائر الحلقات الأخرى التي يتمّ تناولها في التقرير)، كما تترك بعض نقاط الضعف آثارها المعرقلة في نمو القطاع في ركائزه الثلاث.

١٠ ـ ١ في السكن

شهدت بلدات التجمّع، كجزء من المجال السكاني السكني لقضاء كسروان خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحولات عميقة تتجلّى مظاهرها بقوة ووضوح في ظاهرة التمدّن والتوسّع العمراني وتلاصقه بين البلدات ساحلاً وجبلاً ولا سيما على طرفي الطرق الرئيسية في القضاء وقد حملت التحولات في مورفولوجيا السكن تأثيرات الحرب لجهة تسارع وتيرة النزوح بين المناطق ولا سيما من العاصمة بإتجاه الضواحي البعيدة (بيروت الكبرى). لعب عامل التفتيش عن المكان الآمن والموفّر للحماية الإجتماعية، الفردية والجماعية، دوراً رئيسياً في إتجاهات حركة النزوح والمواقع التي يستقرّ فيها النازح. وتداخل عامل الأمان مع عامل الشعور بالإطمئنان في العيش في البيئة الطائفية المذهبية الواحدة.

طبقاً لمسار الأحداث وما أفرزته من تغييرات في شتى الميادين، خضعت ظاهرة السكن في نموها لموجات صعود وتراجع او ركود ضمن خط بيانيّ متصاعد عموماً جعل من بعض بلدات التجمّع يأخذ التوسّع العمراني والسكني فيها أحجاماً مضاعفة مقارنة مع ما كانت عليه قبل الحرب.

١٠ ـ ٢ الكثافة

تعتبر منطقة كسروان منطقة نامية جداً بسبب الضغوط الهائلة التي تعرضت لها في خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وهذه هي حقيقة الحال بالنسبة إلى غالبية القرى في المنطقة موضوع الدراسة. يُعد العمران معتدل النسبة إجمالاً (٢١ كم^2 او ١٤٪ من إجمال الرقعة)، لكنه أخذ يشكّل مشاكل حادة في بعض الأماكن. تبلغ مساحة الأرض المبنية في عشر قرى ٢١٪ او أقلّ من رقعتها الإجمالية، وتتراوح في أربع قرى من ٢٥٪ إلى ٤١٪، علماً أن الأربع الباقية ترتفع فيها نسبة الأرض المبنية كثيراً عن ذلك (٤٨٪ إلى ٦٥٪). أما القرى

المتوسطة إلى العالية الكثافة فهي عموماً تلك القريبة من الساحل او الواقعة على طول الطريق الرئيسي. يبين الجدول ٥ مجموعات القرى، بينما تبيّن الخريطة الثانية في المُلحق ٤ توزيع السكان، كما تقاس بمقارنة الأرض المصنفة «مبنية» (في خريطة «إستعمال الأراضي» ـ الملحق رقم ٥ ـ بالنسبة إلى مجمل مساحة القرية).

جدول رقم ٥

الكثافة

منخفضة (< ٢٤٪)	من منخفضة إلى متوسطة (٢٥ ـ ٤٤٪)	عالية (> ٤٥٪)
فاريا (٤٪)، كفرديبيان (٥٪)، ميروبا (٧٪)، حراجل (٨٪)، رعشين (١٠٪)، بقعاتة عشقوت (١٥٪)، درعون (١٧٪)، عين الريحانة (١٨٪)، فيطرون (٢١٪) والقليعات (٢١٪)	داريا (٢٥٪)، جعيتا (٢٩٪)، عشقوت (٣٦٪) وبلونة (٤١٪)	ريفون (٤٨٪)، سهيلة الفوقا (٥٣٪)، عجلتون (٥٣٪) وعينطورة (٦٥٪)

ليس المقصود من خطة التنمية المبسطة هذه أن تعرض قائمة بالمشاريع المحدّدة ومواقعها المحتملة، ولا هي معدّة لتقديم توجيهات لمواقع المناطق المصنّفة. غير أن مسارات الإنماء الإقتصادي المقترحة في هذه الخطة تنطوي على مضامين معينة بالنسبة إلى إدارة الأراضي، وهذه المسارات موضوع البحث أدناه في إطار ثلاث مجموعات من القرى التي تتشارك في خصائص معينة لجهة إستعمال الأراضي، وهي تظهر في خريطة المخطط التوجيهي الإنمائي بعنوان «توجيهات الإنماء» في الملحق ٩.

في المعطيات التي توفّرت خلال العمل البحثي، تبين أن الإستقطاب السكني من الخارج والتوسّع السكني تفاوت في الحجم ووتيرة النمو بين

المحاور الثلاثة في قطاع التجمّع. سجلت بلدات عينطورة، عين الريحانة، جعيتا، سهيلة، بلونة ودرعون ذروة في النمو والتوسع بفعل إنتقال أعداد ضخمة من السكان النازحين في مناطق من خارج القضاء وفاق هذا العدد أضعاف السكان الأصليين لهذه البلدات.

تجسّدت في محور الوسط ظاهرة النمو السكاني والعمراني بشكل ملحوظ وإن بنسبة أقل من المحور السفلي ولا سيما في بلدات عجلتون، ريفون، القليعات، فيطرون، عشقوت، بقعاتة عشقوت وداريا حيث ظهرت أحياء سكنية جديدة بعضها على الطرق العامة وأخرى داخلية.

أما المحور الثالث في الجرد الأعلى، فقد نما فيه السكن وان بدرجات أقل وذلك في ميروبا، حراجل، فاريا وكفردبيان ولم يؤثر هذا النمو النسبي في المشهد العام لكل بلدة إذ إحتفظ في العموم بطابع الريف والمساحات الزراعية السائدة.

لقد تركت عملية التوسّع السكني والعمراني آثاراً متناقضة في مضمونها الإقتصادي والإجتماعي. فمن جهة، أدّت فورة البناء إلى إطلاق عملية إستثمارات عقارية عبر شركات ومؤسسات عقارية ومتمولين من داخل القضاء وخارجه ترافقت مع مضاربات في أسعار العقار، إنعكست إرتفاعات متسارعة في سعر الأرض المحاذية للطريق العام وفي بعض المواقع الداخلية المطلّة على البحر. واكب هذه العملية تضخم في قيام المؤسسات والمراكز التجارية والخدماتية لتلبية الحاجات المضاعفة كماً ونوعاً من جراء السكن. ومن جهة أخرى، كان التوسّع العمراني على حساب الأرض المستثمرة زراعياً او القابلة للإستثمار الزراعي ولا سيما على مقربة من الطريق العام وعزز من هذا الأمر التّضخم الهائل في أسعار الأراضي مما جعلها أكثر مردودية في البناء مما هي عليه في الزراعة.

في المقابل، إتّسم التوسّع السكني والعمراني في أحيان كثيرة بطابع الفوضى نظراً لخضوعه لآليات السوق أكثر مما خضع لشروط التنظيم المدني وخاصةً في فترات كانت البلديات فيها معطلة او منحلة، بسبب غياب عملية الإنتخابات البلدية (قبل ١٩٩٨) ونتج عن ذلك إختلاط هجين في طابع العمارة واكتظاظ سكني في أماكن معينة لم يراع الشروط الصحية والبيئية للسكن. إستثنيت في هذا المجال بعض المناطق التي خضعت لإستثمارات شركات عقارية، تحولت إلى أحياء سكن متباعدة ومنظمة نسبياً.

دفع إستتباب الأمن والإستقرار في مرحلة السلم الأهلي في التسعينات قسماً من النازحين إلى بلدات التجمّع للعودة مجدداً إلى قراهم وبلداتهم الأصلية ولا سيما المالكون منهم في هذه الأماكن بحسب تقديرات بعض رؤساء البلديات. أدّت هذه العملية وان على نطاق ضيق إلى زيادة عدد الشقق غير المأهولة وتراجع في أسعارها وركود نسبي في حركة العقار إستئجاراً وتملكاً. وقد حمل هذا التراجع أيضاً إنعكاسات أزمة قطاع البناء على النطاق اللبناني وفي العاصمة وخصوصاً بعد فورة البناء في الثلث الأول من التسعينات كأحد ميادين التوظيف بهدف الربح السريع في ظل الترويج المضخم لمشروع إعادة الإعمار.

أما المشكلة الأبرز التي تفاقمت من جراء ظاهرة التوسع، فتتحدّد بأزمة الصرف الصحي بإنعكاساته الصحيّة والبيئية السلبية وكمعيق رئيسي أمام أي نهوض تنموي لاحق. تشكل هذه الأزمة إحدى أبرز نقاط الضعف في لوحة النمو الإقتصادي والإجتماعي السكني في بلدات التجمّع ولعملية التنمية المستدامة فيها.

من العوامل السلبية الأخرى التي يواجهها النمو السكني المندفع مستقبلاً،

إرتفاع أكلاف المحروقات والنقل من جراء إرتفاع أسعار البنزين والمازوت كجزء من أزمة المحروقات في لبنان ككل في ظل إرتفاع الأسعار عالمياً.

لقد أفضت عملية التوسع العمراني إلى وقائع جديدة سكانياً واقتصادياً تساهم كنقاط قوة في النهوض في بلدات التجمّع وتضاف إلى المزايا الأخرى الجاذبة للسكن ومنها خصائص المناخ والبيئة الطبيعية والغنية وقرب المسافات من الساحل والأتوستراد وتوفر الخدمات الأساسية من قبل المجالس البلدية المنتخبة. وما يعزز هذه المزايا توفرُ الخدمات الصحية والتربوية والترفيهية بمستويات جيدة.

١٠ ـ ٣ الإصطياف والسياحة التقليدية

إشتهرت بلدات التجمّع، لا سيما في المحورين الأوسط والأعلى، بكونها مراكز إصطياف عريقة قبل الحرب ولم تفقد هذه الميزة خلالها وما بعدها. تعززت أسسها أكثر من جراء التوسع السكني الذي إستقطبته بلدات التجمّع خلال العقدين الأخيرين.

شكل الإصطياف لعدد وافر من الأسر من خارج القضاء ومن مناطقه الساحلية إحدى أهم حلقات النهوض في الدورة الإقتصادية العامة لبلدات التجمّع. يشمل الإصطياف سابقاً عائلات لبنانية واخرى عربية وخليجية وبعض المغتربين من أصل لبناني حيث تنعم بمزايا المناخ والهدوء والضيافة المعروفة لأهالي المنطقة.

غير أن السنوات الخمس الأخيرة سجّلت تراجعاً ملحوظاً لحركة الإصطياف في بلدات المحورين الأوسط والجرد الأعلى بحسب تقديرات البلديات. ولم تستفد المنطقة الجبلية الكسروانية كثيراً من حركة النمو المتسارعة لإرتياد المصطافين العرب مراكز الإصطياف اللبنانية بعد أحداث ١١ أيلول في أميركا إذ تحول عشرات الآلاف منهم إلى لبنان بدل دول

الغرب. فبالمقارنة مع مراكز إصطياف أخرى في قضائي عاليه والمتن الشمالي، فإن العرب قدِموا إلى بلدات كسروان بأعداد قليلة واستقر معظمهم في الفنادق وبعض الشقق السكنية لفترات محدّدة غير أن الآفاق المستقبلية تبقى مفتوحة في السنوات القادمة لإستقطاب أكبر للمصطافين العرب إلى كسروان في ظلّ إستمرار الظروف الخارجية غير المشجعة لسياحتهم في دول الغرب. ومقابل هذه الفئة من المصطافين العرب تظل فئة المصطافين اللبنانيين والمغتربين الركيزة الأولى لنمو القطاع مستقبلاً.

تشكّل حركة الإصطياف المحرك الأبرز لعمل المؤسسات السياحية من فنادق وشقق مفروشة ومطاعم ومقاهٍ ودور لهو وكذلك للمؤسسات التجارية والخدماتية الأخرى في بلدات التجمّع. واصبحت مناطق مثل الرومية وعلى ضفاف النهر الفاصل بين حراجل وميروبا من جهة وكفردبيان من جهة أخرى، مركز تجمّع كبير للمطاعم والحركة اليومية في موسم الصيف تستقبل عشرات الآلاف من الزائرين المصطافين الذين يلاقون خدمات ووجبات طعام لبنانية بأسعار مقبولة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المؤسسات السياحية على ضفاف النهر الفاصل بين بلدات حراجل، ميروبا وكفردبيان قد توقفت بسبب مياه الصرف الصحي التي تصبّ في مجرى النهر.

تشهد مراكز الإصطياف حركة مهرجانات متنوعة ثقافياً وفنياً ورياضياً تنشط من إقبال المصطافين والزائرين وتكرّس تقليداً يتكرر في كل عام بمناسبة عيد شفيع البلدة كما في أيام (أسبوع او أكثر) تنظم خلالها الأنشطة الإستعراضية والفنية والمعارض الدائمة ثقافياً وحرفياً وتجارياً. تنخرط المجالس البلدية وسائر الهيئات الأخرى في التحضير والإشراف والتنظيم والمتابعة مما يضفي عليها طابع الجدية كحلقة أساسية من حلقات دورة الحياة الصيفيّة للبلدة إقتصادياً واجتماعياً.

لا تزال مراكز التزلج الشتوي في منطقة كفردبيان (فقرا /عيون السيمان) المورد الإقتصادي الأهم لعدة بلدات في الجرد خلال أشهر متواصلة تبدأ قبيل أعياد الميلاد ورأس السنة وتستمر حتى بداية الربيع. يرتاد الآلاف من المتزلجين ولا سيما الشباب والطلاب والتلامذة تلك المراكز ويستأجر بعضهم شاليهات وشققاً لمدة أيام متواصلة. تستفيد بعض البلدات كفاريا وقسم من حراجل وميروبا وصولاً إلى فيطرون وكفردبيان من إشعاع هذه الحركة أكثر من البلدات الأخرى في الوسط رغم قرب المسافة بينها وبين مراكز التزلج. تترافق مع السياحة الشتوية في إيجابياتها ونقاط القوة المهمّة فيها بعض المشاكل (نقاط ضعف واعاقة للنمو اللاحق) منها ضيق الطرقات والإزدحام الخانق في بعض الأيام والبطء في فتح الطرقات وتوسيعها من جرّاء تراكم الثلوج، إرتفاع كلفة النقل الخاص وعدم توفر وسائل نقل عام ورخيص، إرتفاع أسعار وأكلاف خدمات التزلج وأدواته بالنسبة إلى بعض الشباب والطلاب ولا سيما تلامذة المدارس مما يعيق تحولها إلى رياضة معمّمة.

تبين أن زيارات الوافدين إلى مراكز التزلج لا تشمل معالم أخرى سياحية وأثرية في بلدات الجرد الأوسط، إنما تقتصر فقط على ممارسة رياضة التزلج والسهر في النوادي الليلية وتناول وجبات الطعام السريعة او التقليدية.

تنشط حركة السياحة في مراكز القضاء وبلداته ولا سيما داخل التجمّع وبالمعنى التقليدي للسياحة حول بعض المعالم المعروفة كمغارة جعيتا (على إمتداد السنة) وقلعة فقرا والجسر الحجريّ الطبيعي في كفردبيان (خلال الصيف وبعض موسم الربيع). في حين تزخر بلدات القضاء بمعالم عديدة أخرى ما تزال غير معروفة على نطاق واسع وبشكل يجعل منها مراكز أخرى تجتذب السائحين والزائرين، فعلى سبيل المثال لا الحصر، مغارة طبيعية في بلدة حراجل تشبه إلى حد كبير مغارة جعيتا (مستملكة من وزارة السياحة إلا أن العمل لتأهيلها توقف بسبب الأحداث اللبنانية، غير أن المجلس البلدي الحالي

تحرّك لإعادة بدء العمل بتأهيلها ووضع مشروع إستملاك جديد لمساحات إضافية حولها بهدف إنشاء مشروع سياحي متكامل). واللافت أنَّ زائرَ جعيتا لا يواصل طريقه صعوداً (إلا نادراً) إلى بلدات الأوسط والجرد كما زائرَ فقرا لا يوسَع دائرة زيارته إلى مناطق أخرى نزولاً إلى الساحل. يبدو إن النقص في الإعلام والدعاية من قبل المؤسسات الرسمية كما الخاصة (البلديات والهيئات الأخرى المحلية) يشكّل إحدى نقاط الخلل في التعريف وعلى نطاق واسع للمعالم الأخرى التي يمكن أن تضاعف من نشاط السياحة في المنطقة. وتتوفر في بلدات التجمّع البنى التحتية الأساسية لنشاط السياحة والإصطياف لجهة الفنادق والمطاعم ودور اللهو والشقق الجاهزة للتأجير في فصلي الصيف والشتاء. ففي التجمّع أكثر من ١٠ فنادق درجة أولى فخمة صالحة لإستقبال مئات الزبائن وعائلاتهم، تضم صالات للمؤتمرات والأفراح إضافة إلى المرافق والملاعب ووسائل الترفيه والتسلية مجهزة بالتدفئة والتبريد. يزيد عدد الشقق المفروشة عن ٧٠٠ شقة ويفوق عدد الشقق الأخرى المعروضة للإيجار الـ ٢١٠٠ شقة. أما المطاعم والسناك فيقارب عددها الـ ١٢٠ وتقدم مختلف أنواع المأكولات بعضها يتسع أكثر من ١٠٠٠ زبون لا سيما في منطقة الرومية (بين القليعات وعجلتون وداريا). تقام في ثلاث بلدات مدارج ومساحات المهرجانات وتتّسع إلى ١٥٠٠٠ نسمة كما في ميروبا، ٣٥٠٠ في ريفون و٥٠٠٠ في فاريا إضافة إلى أمكنة عامة أخرى تقيم فيها البلدات مهرجاناتها السنوية.

تشكّل هذه العناصر نقاط قوة في تطوير السياحة واستيعاب المزيد من المصطافين والزائرين.

للإطلاع على تحاليل قطاعات الزراعة والسياحة والجغرافيا الطبيعية والبشرية والبنية التحتية والبيئة، راجع الملحق رقم ٨ ـ تحليل في تجمّع كسروان حسب مبدأ نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.

١١. أوضاع البلديات

لقد تشكّلت المجالس البلدية في التجمّع خلال دورتي الإنتخابات الماضية وواجهت فور ممارسة مهامّها صعوبات وتحديات عديدة ناتجة عن غياب الإرث والتجربة المتراكمة في العمل البلديّ المعاصر بعد مرور ثلاثة عقود على آخر إنتخابات قبل الحرب. أبرز تلك الصعوبات مواجهة الكمّ المتراكم من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية وأوضاع المرافق والبنى التحتية والنقص الفادح في التجهيزات والإمكانيات البشرية والمادية.

يقدم قانون البلديات للمجالس قدرات واسعة في العمل غير أن المورد الرئيسي المتأتي من الصندوق المستقل للبلديات يعاني الأزمة الكبرى إذ تضع الحكومة يدها على الموارد ولا تحصل البلديات إلا على جزء من حقوقها المالية. تترك هذه الأزمة عبئاً كبيراً على البلديات تعطّل تنفيذ العديد من المشاريع وتعرقل تطوير إمكانياتها البشرية والمادية.

تحتاج مراكز العديد من البلديات إلى تأهيل وتوسيع كي تؤدي عملها بشكل مؤاتٍ.

يضاف إلى هذه المسائل ضرورات التأهيل والتدريب للكادر البشري والوظيفي للإنتقال إلى مفهوم عصري دينامي للعمل البلدي.

١٢. المشاريع البلدية المنفذة والمطروح تنفيذها مستقبلاً

قامت المجالس البلدية منذ عام ٢٠٠٠ أي لفترة تمتد على ولاية مجلسين بلديين متتاليين بتنفيذ جملة مشاريع داخل البلدات معظمها يدخل في نطاق البنى التحتية واخرى في المجالين الإجتماعي (صحة، رياضة وثقافة) والإقتصادي.

يمكن إعطاء بعض نماذج من المشاريع المكرّرة في عدة بلديات ومنها:

- فتح طرقات وتوسيع طرقات قديمة وتعبيدها وتزفيتها وصيانتها.
- بناء حيطان دعم وارصفة.
- بناء مستديرات وحدائق عامة وتأهيلها.
- إنارة طرقات.
- بناء خزانات مياه واقنية للري.
- توسيع جسور قديمة وتأهيلها.
- إمداد شبكة مجارير (لمسافات قصيرة جداً).
- بناء أندية وملاعب رياضية.
- تشجير وزراعة (زهور وشتل زراعي).

أما المشاريع المنوي تنفيذها في السنوات القادمة والتي تحتاج إلى تمويل فهي من نوع:

- شق طرقات وتعبيد وتزفيت.
- بناء جدران دعم وارصفة.
- بناء حدائق عامة وملاعب رياضية.
- بناء وتأهيل مراكز بلدية.
- إنشاء مستوصفات.
- بناء مدرسة ثانوية.
- حفر آبار إرتوازية واقنية ري.
- إنشاء محطة تكرير وتطهير لمياه الخزانات.
- إنشاء مخمر نفايات.
- ترميم أبنية تراثية.

كان تمويل معظم المشاريع يقع على عاتق البلدية وبعض الوزارات والبنك الدولي واتحاد بلديات كسروان إضافة إلى أفراد من البلدة المعنية ومؤسسات خاصة أصحابها من البلدات في القضاء.

أما الوزارات والإدارات التي شاركت في التمويل فهي: الأشغال، المالية، الموارد المائية والكهربائية، شركة الكهرباء، الشؤون الإجتماعية، المهجّرين، الزراعة ومجلس الإنماء والإعمار. بلغت قيمة المشاريع عدة مليارات من الليرات اللبنانية.

تجدر الإشارة إلى أن هموم البلديات المنعكسة في طبيعة المشاريع المنفذة والمقترحة ما تزال مشدودة إلى مشاكل راهنة وتتصل بالبنى التحتية والمرافق العامة وضمن حدود معينة تطول الشأن الإنمائي.

غير أن بعض المشاريع ذات الطابع الإقتصادي والإجتماعي تفتح الأفق أمام تزايد الهموم التنموية لدى بعض المجالس البلدية مما يؤهلها أكثر للتحول إلى مفهوم العمل البلدي الحديث.

وتجدر الإشارة إلى ضعف التواصل الإعلامي والتشاوري في ما يختص بالمشاريع البلدية بين الهيئات المنتخبة وأهالي وسكان البلدات في التجمّع، بالإضافة إلى قلة التواصل بين البلديات لمناقشة المشاريع ذات المنافع العامة والتوعية الإعلامية حول هذه المشاريع.

القسم الثاني

آفاق التنمية والخطة المقترحة في حلقاتها المترابطة

تطرح المشاكل الإقتصادية التي تواجه التجمّع والتي تم بحثها في الجزء الأول من هذا التقرير علينا الأسئلة التالية: كيف يمكن تحسين الأوضاع الإقتصادية المتردية في التجمّع؟ هل من الممكن إنشاء وتطوير قطاع إقتصادي جديد في المنطقة؟ وكيف يمكن ربط هذه القطاعات المختلفة ببعضها البعض وربط مناطق التجمّع بعضها ببعض؟

من هنا، تهدف الخطة المبسّطة للتنمية المحلية وبشكل عام إلى تحسين الأوضاع المعيشية في التجمّع عبر إيجاد فرص عمل جديدة، إضافة إلى تحسين القدرات السياحية والزراعية في التجمّع والربط بينها. تهدف الخطة أيضاً إلى خلق حوافز إقتصادية تحث أبناء التجمّع للبقاء فيه وللمغتربين العودة اليه.

لذلك تمّ تحديد ثلاثة محاور ذات أولية هي: محور السياحة، محور الزراعة ومحور إقتصاد المعرفة. (ملحق رقم ٩. محاور التنمية)

١. السياحة في مفهومها الواسع كمحرك رئيسي للتنمية

إنطلاقاً من المعطيات والوقائع الملموسة المتّصلة بخصائص القضاء ساحلاً (الشاطئ) وجبلاً (المرتفعات وصولاً إلى الجرد الأعلى) من النواحي الطبيعية والمناخيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة والإرث التاريخي ذي الثروة الفنية والمتنوعة، واستناداً إلى التطوّر المديني والإقتصادي والإجتماعي الذي تجسّد

خلال العقود الأربعة الأخيرة (منذ الستينات والمرحلة الشهابية حتى اليوم) وسجّل نمواً إقتصادياً واجتماعياً وبشرياً فاق في وتيرته وحجمه معدلات النمو في المناطق الريفية الأخرى في لبنان وعلى قاعدة الإصطياف والسياحة التقليدية والنشاط الخدماتي والزراعي، **فإن قطاع السياحة بجوانبه المتعدّدة وبمفهومه الشّامل والحديث يشكّل رافعة أساسية للنهوض التنموي المقبل في القضاء ولا سيما في مناطق التجمّع. وهو قطاع إذا تعزّز ترابطه الوثيق مع الحلقات الأخرى (القطاعات والأنشطة الأخرى في الزراعة والصناعة والحرف والخدمات والتعليم) وتفعّل تداخله مع فروعها المختلفة يمكنه أن يلعب دور المحرّك الدينامي الرئيسي للتنمية في الأمدين القريب والبعيد.**

بالإضافة إلى ذلك، يملك التجمّع مؤهلات أساسية تمكّنه من تطوير القطاع السياحي منها: المناطق الطبيعية ذات المناظر الخلاّبة، المراكز الدينية والتاريخية والأثرية، مناطق التزلج، الظروف المناخية الملائمة في كل الفصول، الفنادق والوحدات السكنية ووحدات الرعاية الطبية لحالات الطوارئ.

- فالسياحة نشاط إقتصادي يشغل عدداً كبيراً من أبناء المنطقة وتطوره يخلق فرص عمل جديدة تتطلّب مهارات وتأهيل للموارد البشرية القائمة والمتوقّع دخولها إلى سوق العمل من الأجيال الجديدة.
- يمكنها إبراز قيمة الموارد الطبيعية والبيئية الغنّية في المنطقة وتحسن إستخدامها وحمايتها في سياق التنمية المستدامة.
- يمكنها الإرتكاز على الثروة المتنوعة التي يتضمّنها تراث المنطقة التاريخي ومن معالم وآثار تتميز بها بلدات التجمّع.
- يمكنها أن تشكل أساس نمو مديني لاحق يستوعب الثغرات والإختلالات

التي رافقت التوسّع المديني والعمراني السابق وتطلق مساراً في تطوّر المجال البشريّ والعمرانيّ أكثر تناغماً وانسجاماً مع التراث ومستوعباً للتحديث وحامياً للبيئة.

- توطّد في بعدها الثقافي علاقة أبناء المنطقة بأرضهم وتجعلهم أكثر تمسكاً بالبقاء فيها ومواجهة نزعات النزوح والهجرة.

- تعبّئ الإمكانيات والطاقات لكل فئات المجتمعات المحلية من نساء ورجال وشبّان ولكل الهيئات والأطر الإجتماعية والمؤسسات التمثيلية (المجالس البلدية خصوصاً).

- **يمكنها إجتذاب رؤوس أموال وتوظيفات جديدة إلى المنطقة من مصادر لبنانية وعربية وأجنبية وبشكل خاص من مصادر داخلية كسروانية عندما تقتنع بالمردودية والقيمة المضافة التي تحقّقها مختلف الأنشطة المتّصلة بالسياحة والمتداخلة معها.**

وفر إقتصار السياحة في العقود السابقة وفي الوقت الراهن على الإصطياف والتزلج الشتوي وبعض المعالم الشهيرة (مغارة جعيتا، نهر الكلب، آثار فقرا، إلخ...) نقاط إرتكاز لإستمرار هذا النشاط الإقتصادي وكرّس مزايا تفاضليّة تمكنه من الإستفادة من إرث التجربة والخبرات المحقّقة لتوسيع هذا النشاط إلى ميادين وحلقات أخرى بقيت إما مهملة او مهمّشة او مستثمرة جزئياً وربطها ببعض وبشكل وثيق.

تُركز خطّة التنمية المحليّة المبسطة المقترحة على شتّى الإستراتيجيات لتنمية قطاع السياحة في التجمّع. لقد تمّ تحديد أنواع السياحة المختلفة الموجودة في مناطق التجمّع، على أن يقيَّم ويطوّر كل نوع بالشكل الأنسب لإجتذاب أكبر عدد من السيّاح. كما يجب ترميم المراكز السياحية وتحديثها

وتسويق التجمّع على أنه منطقة سياحية بإمتياز وتدريب السكّان المحليين على أسس الإدارة السليمة للمراكز الأثرية. كما يجب وضع خرائط وكتيبات عن مناطق التجمّع.

كذلك، فإنه يمكن للسياحة في منطقة التجمّع أن تتكامل مع مشاريع سياحية أخرى في مناطق مجاورة كفتوح كسروان (وادي نهر ابراهيم)، البقاع (عبر طريق عيون السيمان ـ البقاع)، المتن (بكفيا) وصنين (مشروع صنين).

أما الأنواع المختلفة من السياحة فهي:

١ ـ ١ سياحة الإصطياف

تستقبل كل بلدات المحور الأوسط والأعلى مصطافين من لبنان وخارجه. فهي تتميّز بمناخ مؤات وبيئة غير ملوثة نسبياً في هوائها ومياهها (للشرب والإستخدام المنزلي) وضمن مسافات معقولة تصلها بالساحل والعاصمة. توفّر البلدات المعنية خدمات متنوعة ذات نوعية يمكن تحسينها ضمن الأسعار المعقولة (يقارن المصطاف أسعار السلع والخدمات بين العاصمة وكسروان ومناطق إصطياف أخرى).

تتطلّب تنمية سياحة الإصطياف مقاربة عقلانية لأكلاف وأسعار السلع والخدمات التي يستهلكها المصطافون وضمن هامش ربح يشجّع على التبضع محلياً من أسواق البلدات وليس من الساحل او العاصمة او مراكز البيع العامّة على طول الأوتوستراد القادم من بيروت إلى ذوق مكايل.

يجعل إقتناع المصطاف بجدوى شرائه محلياً وبتوعية جيدة وضمن توفير للوقت وللجهد الخاص بالتبضع ينفق ضمن الدورة الإقتصادية المحلية او على مستوى القضاء. تسدّ تنمية سياحة الإصطياف ثغرة الركود في الشقق غير

المأهولة كما تطلق حركة بناء شقق جديدة إذا إرتفع الطلب من جراء تزايد أعداد المصطافين.

تتضمّن خطة تنمية الإصطياف توسيع ومضاعفة الخيارات أمام المصطافين في تمضية الوقت والتسلية والترفيه مما يطرح ضرورة تنمية الحلقات الأخرى في نشاط السياحة كما ستذكر لاحقاً.

إن زيادة أعداد المصطافين المحتملين مستقبلاً متوقعة من عدة مصادر:

- المصدر الأول: الأسر المقيمة في بيروت وضواحيها والمعتادة على الإصطياف في كسروان والمطلوب تكريس إرتيادها بلدات المنطقة.
- المصدر الثاني: الأسر المقيمة ساحلاً، سواء في المناطق السكنية الكسروانية أم في ساحل المتن وصولاً إلى حدود نهر إبراهيم.
- المصدر الثالث: اللبنانيون من إنتماء كسرواني والمغتربون والعاملون خارج لبنان وضمن توجه خاص نحوهم للإصطياف والتوظيف الإقتصادي.
- المصدر الرابع: الأسر من مختلف الدول العربية التي تضاعف حجمها في السنوات الأخيرة والتي لم تتعرف إلى كسروان وجبله وكذلك ضمن توجه خاص يرتكز إلى الدعاية والإعلام عن مزايا المنطقة وخدماتها ومعالمها.

يلقى النشاط السياحيّ على مستوى لبنان دعماً وتوجهاً من الدولة أفضل نسبياً مما كان عليه في العقد الأخير. ويمكن أن تستفيد بلدات كسروان ككل من هذا التوجه الرسمي المستجد في تنمية سياحة الإصطياف في القضاء.

١ ـ ٢ سياحة التزلج الشتوي

إذا كان الإصطياف يخلق حركة إقتصادية دينامية في أشهر الصيف، فإن تنمية سياحة التزلج الشتوي تواصل هذه الدينامية خلال أشهر الشتاء. فهي

سياحة توفّر أيضاً فرص عمل ومداخيل مهمة لأبناء بلدات الجرد الأعلى ونسبياً الأوسط. تجلب المزايا التفاضلية لمناطق التزلج في كفردبيان (فقرا وعيون السيمان) ممارسي هذه الرياضة في أعداد تفوق بكثير مناطق أخرى في جرد قضائي جبيل (أي اللقلوق) وبشري الأرز. أبرز تلك المزايا، قرب المسافة من العاصمة والساحل، التجهيزات الجيدة لممارسة هذه الرياضة، طبيعة الأرض والمنحدرات في فقرا وعيون السيمان، الخدمات المكملة من سكن موسمي او لأيام معدودة من مطاعم ودور لهو ونوادٍ ليلية وفنادق.

تفترض تنمية سياحة التزلج توسيع دائرة الزائرين لتطول فئات جديدة من الشبيبة والطلاب وتلامذة المدارس من القضاء والساحل ومناطق أخرى وصولاً إلى العاصمة وضواحيها. يتطلب تعميم هذه الرياضة وممارستها من الفئات الجديدة المذكورة قيام أنشطة تعليم وتدريب وتجهيز بأسعار تكون في متناول تلك الفئات من جهة وتحسين الخدمات الأخرى ضمن مستويات الأسعار نفسها. في السياق نفسه، ينبغي تطوير المرافق العامة المتصلة بهذه السياحة ولا سيما الطرقات، الإنارة، الدفاع المدني، الإسعافات، الأمن وسلامة الزائرين.

إن الزائر المتزلج هو مشروع زائر لمناطق ومعالم أخرى في القضاء ويمكن أن يتحقّق ذلك من خلال ربط هذه الحلقة بالحلقات الأخرى أيضاً ضمن قطاع السياحة بمعناها الواسع.

١ ـ ٣ السياحة البيئية

تعتمد تنمية هذه الحلقة الجديدة من السياحة على الإنطلاق من الموارد الطبيعية الغنية والتي تشمل المحاور الثلاثة: الجرد الأعلى والأوسط والمحور السفلي. تزخر البلدات كلها بموارد طبيعية من غابات وأحراج ومناطق صخرية ومعظمها يطل على وادي نهر الصليب وصولاً إلى مصب نهر الكلب. رغم إصابة بعض هذه الموارد بخسائر ناتجة عن عمل الكسارات والمرامل والحرائق

وأزمة الصرف الصحي وبعض التلوث من النفايات الصلبة والصناعية، إلا أن تأهيل هذه الموارد وحمايتها والعناية بها يجعلها ثروة يمكن إستخدامها وتطلق أيضاً أنشطة إقتصادية متّصلة بها.

تتمحور مزايا الموارد الطبيعية في سياق تنمية السياحة البيئية حول العناصر التالية:

- وجود ينابيع ونهري وادي الصليب ونهر إبراهيم.
- وجود واديين بمحاذاة النهرين ولا سيما وادي الصليب الذي يمكن الوصول إليه عبر شبكة طرق معبدة واخرى للمشاة ويمكن الإستفادة من وادي نهر الصليب لإجتذاب أنشطة رياضية ومراكز لهو وترفيه.
- وجود غابات وأحراج صالحة لممارسة رياضة المشي وإقامة مخيمات للشبيبة والتلامذة ولإطلاق الأبحاث الخاصة بالتنوع البيولوجي.
- وجود مناطق صخريّة يمكن أن تصبح محميات كما الأحراج والغابات والأودية تمارس فيها أنشطة رياضية ونزهات عائلية.
- وجود جبال تجذب ممارسي رياضة التّسلّق والمشي في المرتفعات.

تستلزم تنمية السياحة البيئية ربطها بالمؤسسات التربوية والتعليمية (جامعات ومدارس القضاء) وأنشطتها المختلفة. أما عملية التأهيل وتوفير الشروط الضرورية بالبنى والمرافق التحتية لهذه المناطق، فيمكن تأمينها عبر إشراك المؤسسات الأهلية القائمة في القضاء وعبرَ بعض المؤسسات الخاصة في القطاع الخاص والمستثمرة في قطاع البيئة ضمن شروط الحماية والتنمية المستدامة وبإشراف ومتابعة من المجالس البلدية. على مثال الحلقات الأخرى، تستوجب تنمية السياحة البيئية نشاطاً إعلامياً ودعائياً واسعاً حول مزايا المعالم المشار إليها أعلاه.

١ ـ ٤ السياحة الترفيهية والرياضية

هي متداخلة بشكل وثيق مع الحلقات الثلاث الأولى وبعض الحلقات التي سيلي ذكرها. فالترفيه حاجة أساسية لدى الأسر والفئات الشابة كما الفتيّة. لقد أصبحت أكلاف تلبية هذه الحاجة في العاصمة وبعض المناطق الأخرى مرتفعة وضمن ميادين تقتصر على إرتياد المقاهي والمطاعم وبعض المنتزهات العامة (بمحاذاة الشاطئ) ودور اللهو والنوادي الليلية. لا تسمح معظم هذه الخيارات بخرق التكرار والروتين. أما ممارسة الرياضة فهي أيضاً محصورة ضمن الأندية الخاصة وبعض الأماكن العامة لأنواع رياضة الركض والمشي إضافة إلى رياضة ملاعب المؤسسات التربوية والتعليمية.

أما إذا توسّع أفق تنمية الحلقات الأخرى ولا سيما السياحة البيئية فإن الخيارات تصبح متعددة وذات فائدة صحية وضمن أكلاف بسيطة.

يمكن للبلدات بمجملها إيجاد حدائق عامة وملاعب رياضية عامة تلبّي حاجات المقيمين والمصطافين والزائرين الموسميين.

يفترض إدماج التلاميذ والطلاب وأسرهم في أنشطة السياحة الترفيهية والرياضية كما في سائر الأنشطة المتصلة بالإصطياف ـ بحسب رأي بعض رؤساء البلديات ـ إطالة العطلة المدرسية الصيفية وبالتالي تقصير السنة الدراسية كي تنتهي في أواسط حزيران وتبدأ من جديد في أواخر أيلول.

١ ـ ٥ السياحة الأثرية[1]

تزخر معظم البلدات بمعالم أثرية تاريخية لم يتمّ تأهيلها وتظهيرها واجتذاب الزائرين إليها سواء من داخل القضاء أم من خارجه. ينبغي ألا تقتصر

(١) أنظر الملحق رقم ١٠ الخاص بالمعالم الأثرية والدينية في بلدات التجمع.

السياحة الأثرية على قلعة فقرا رغم أهميتهما بل أن تطول المعالم الأخرى والمهمشة حالياً. **تسهم تنمية هذه الحلقة في دفع تنمية الأنشطة القائمة على الإصطياف والتزلج على أساس التفاعل المتعدد الإتجاهات.**

١ ـ ٦ السياحة الدينية[١]

يعتبر قضاء كسروان ساحلاً وجبلاً من أكثر الأقضية اللبنانية غنى بالتراث الديني والروحي المتجسد بوجود عشرات المراكز والمعالم الدينية من كنائس قديمة وجديدة، أديرة ومزارات وتشكّل بلدات التجمّع من درعون وحريصا مروراً بالمحورين السفلي والأوسط وصولاً إلى كفردبيان وفاريا مواقع مهمّة تحتضن المعالم المذكورة. فالتراث العميق والتاريخي من التدين والإيمان والسلوك الجماعي والفردي لأبناء القضاء ولفئات واسعة من اللبنانيين يجعلهم يقومون بزيارات دورية لبعض هذه المعالم في المناسبات والأعياد الدينية كما في خارجها.

يمكن أن تتضمن الزيارة من أجل إقامة الشعائر الدينية تلبية الفضول الثقافي للإطلاع والمعرفة بتاريخ تلك المعالم والأحداث التي إتصلت بها. تهدف تنمية السياحة الدينية إلى إدماج بعض المعالم الأخرى ضمن إهتمامات وزيارات اللبنانيين إلى القضاء.

نظراً إلى مسؤولية سلطات الكنيسة تجاه هذه الأماكن، فإنَّ دورها أساسيّ في تحقيق توجهات التنمية للسياحة الدينية والمشاركة في التعريف على المعالم الدينية وتوفير التوثيق حولها كمادة ضروريّة في الإعلام عنها سواء في وسائلها الإعلامية الخاصة بها ـ تلفزيون تيلي لوميير او في الإذاعة التابعة لها ـ او في الوسائل الإعلامية الأخرى.

(١) أنظر الملحق رقم ١٠ الخاص بالمعالم الأثرية والدينية في بلدات التجمع.

١ ـ ٧ السياحة الثقافيّة

تشمل هذه الحلقة الأنشطة والمبادرات التي يتمّ تنظيمها في بلدات التجمّع من مهرجانات ثقافية وفنية ومعارض وفعاليات تتعلّق بالكتاب والمسرح والموسيقى والرسم وسواها من الفنون الإبداعية.

تطول الثقافة أيضاً بمعناها الواسع والتي تتضمّن أنواع الأنشطة المعروفة والمنظمة من قبل الهيئات والمنظمات الإجتماعية والثقافية والمجالس البلدية، الأنشطة التي تتمّ في إطار السياحة الدينية والبيئية والترفيهية. من هنا، فالترابط الوثيق بين هذه الحلقات يظهّر الأبعاد الثقافية لمختلف الأنشطة السياحية.

الرسم البياني رقم ١

حلقة تنمية قطاع السياحة في تجمّع كسروان

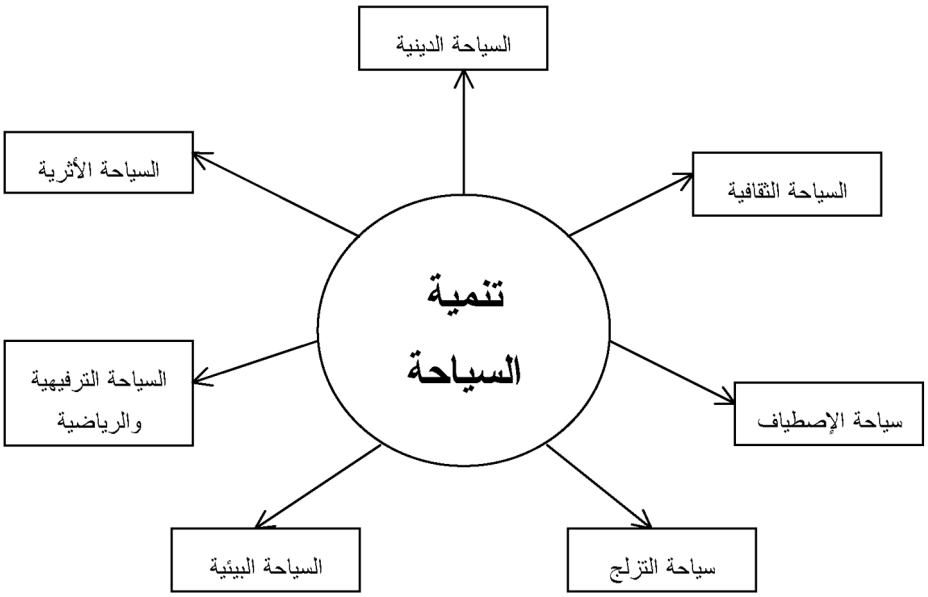

تجدر الإشارة إلى أن تنمية قطاع السياحة في التجمّع يمكنها أن تواجه تحديات ومخاطر عدة يجب أن تؤخذ في الإعتبار.

أبرز **هذه التحديات** هي:

- وجود العديد من المناطق اللبنانية المنافسة في إستقطاب السيّاح للإقامة.
- زيادة في الحركة العمرانية تاركة القليل من المناطق غير الملوّثة.
- تدهور البيئة الطبيعية.
- سوء أحوال البنى التحتية.
- نقص في الإشارات على الطرقات.
- نقص في وسائل النقل العام.
- غياب شبكات الصرف الصحي والمياه المبتذلة.
- ضعف في إدارة بعض الأماكن الأثريّة.
- ضيق الطرق الجبلية مع تدابير سلامة ضعيفة في بعض المناطق.
- قلة مواقف السيارات في مراكز التزلج.
- إرتفاع كلفة ممارسة بعض النشاطات (التزلج).
- إمتلاك الوقف لمساحات كبيرة من الأراضي وتركها من دون إستثمار.
- تضامن عائلي.

أما **المخاطر** التي ترافق تنمية قطاع السياحة في التجمّع فهي:

- فرص عمل موسمية.
- الإفراط في شرب الكحول وتعاطي المخدرات.
- الفشل في تسويق المنطقة كمنطقة سياحية فريدة.
- صعوبة في الحصول على إستثمارات مهمّة.

- الفشل في المحافظة على البيئة.
- تسويق مفرط للعادات.

٢. التداخل بين السياحة بميادينها المختلفة والفروع الأخرى في إقتصاد المنطقة

تتداخل وتتفاعل حلقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فيما بينها. يساهم تنمية السياحة بحلقاتها المبينة آنفاً في تنمية الأنشطة الأخرى في الفروع الإقتصادية القائمة في القضاء والتجمّع.

تزيد السياحة من أعداد المصطافين والزائرين، وتضاعف بالتالي من الطلب على السلع والخدمات التي توفّرها الزراعة (مختلف المنتجات الزراعية القابلة للإستهلاك المباشر) والصناعة الغذائية والحرف على أنواعها. من البديهي أن تساهم حركة مضاعفة للناس داخل القضاء وبين بلدات التجمّع، في الوقت نفسه، في توسيع عمل المؤسسات الخدماتية والتجارية العاملة في المنطقة. تجتذب أعداد وافرة من الأنشطة السياحية الطلاب وتلامذة المدارس وبالتالي تجعل من المؤسسات التعليمية فاعلاً مهماً في تنمية عدّة حلقات في السياحة وفي مقدمتها السياحة الدينية والبيئية والثقافيّة والترفيهية والرياضيّة من جهة وربط التعليم الجامعي والمهني الخاص بالسياحة الفندقيّة (مهنية عجلتون على سبيل المثال) بالواقع الملموس للقضاء في إرثه السياحيّ والثقافيّ.

٣. في تنمية حلقة الزراعة

ساهمت العوامل المتّصلة بالظروف السياسية والإقتصادية في العالم العربي وعلى إمتداد عقود من الزمن في دفع نموّ القطاع الزراعيّ على الصعيد اللبناني ككل واستطراداً في كل منطقة داخلية تنشط فيها الزراعة.

نما الإنتاج الزراعي الصناعي التصديري في السبعينات، وشهد في خلال الحرب إنعطافاً نحو التحديث (البيوت البلاستيكية، إلخ. . .) مع فورة في الإنتاج والتصدير في مناطق، وتراجع وكساد في مناطق أخرى، تبعاً لظروف الحرب وانغلاق المنافذ والمعابر بين مناطق الداخل.

أما في التسعينات، فقد تسارعت أعمال تطوير الزراعة في الدول المجاورة كسوريا والأردن ومصر وتركيا في ظلّ سياسات رسميّة داعمة للمنتجات في تلك الدول. نتج عنها منافسة إغراقيّة للمنتجات الزراعية المستوردة فجرت أزمات للقطاع اللبناني ما تزال تجلياتها تتكرر سنوياً.

ترافقت العوامل الخارجية مع تراجع حادّ في السياسة اللبنانية الرسمية تجاه القطاعات المنتجة ولا سيما الزراعة طوال اربعَ عشرةَ سنة الماضية. وضع الانكشاف نحو الخارج العربي وانعكاساته المباشرة على القطاع الزراعي الزراعة أمام مسار انعطاف حاسم وقسريّ بفعل إستحقاقين مصيريين:

- الإستحقاق الأول: بدء تنفيذ إتفاقية التسيير والتبادل التجاريّ بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرّة سبق لمؤتمر القمّة العربية المنعقد في القاهرة العام ١٩٩٦ أن أقرها واقترح فترة عشرِ سنوات لتنفيذها بحيث يبدأ العمل بها مع بداية العام ٢٠٠٥. يبدأ بعد عامين أي في عام ٢٠٠٧ التحرير الكامل للتّجارة العربيّة البينيّة من الحواجز الجمركية ولا سيما السلع الزراعية الغذائية بعد التوافق على تحديد مواسم الإنتاج والروزنامة الزراعية التي لا يستفاد في خلالها من الإعفاءات البيئية.

- الإستحقاق الثاني: بدء مفاعيل سياسات العولمة الليبرالية المعتمدة في الغرب (الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد الأوروبي) على أوضاع العالم الثالث، ولا سيما الدول العربية التي وقّع بعضها ومنها لبنان على إتفاقيات الشراكة الأوروبية وبدأ بعضها الآخر ومنه لبنان أيضاً المفاوضات

الجدية للإنضمام إلى منظمة التجارة الدوليّة. وفي الحالتين، فإن تحوّلات عميقة مطلوبة في الميدان الإقتصادي لهذه الدول تمهيداً للتوقيع، وتحولات أخرى أكثر جذريّة ستحدث من جراء الإنخراط في العمليتين. وفي الاستحقاقين، ستكون الزراعة الأكثر تعرضاً لتلك الإنعطافات والتحوّلات كما الصناعة وبعض أنواع الخدمات.

يواجه الوضع الإقتصادي اللبناني أزمات حادة كإرتفاع المديونة والركود.

في ظلّ هذه التحولات المتوقّعة والإستحقاقات الداهمة أي مسارات نمو مطروحة أمام الزراعة؟ وفي قضاء كسروان وبلدات التجمّع المعتمدة على الزراعة؟

تؤكد مختلف التوقّعات الإقتصادية على أنَّ المنتجات الزراعية اللبنانية في وضعها الحاليّ ستصبح أقلّ قدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية بسبب شروط رفع الحماية التي تفرضها إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبفعل سياسات الدعم التي تلقاها المنتجات الزراعية في بعض دول الغرب حيث تصل السياسة الحمائية المعتمدة في الولايات المتحدة الأميركية إلى دعم بنسبة ٢٨٪، والإتحاد الأوروبي إلى دعم بنسبة ٤٠٪ لمنتوجاتها. كما تلقى المنتوجات الزراعية في دول عربية مثل سوريا والأردن ومصر دعماً رسمياً يعزّز من قدراتها التنافسية مع المنتوجات اللبنانية.

إزاء هذه التوقّعات والإستحقاقات، يُطرح على الدولة اللبنانية تحديات لا مفرّ منها في إحداث تغيير جذريّ في سياساتها الإقتصادية الزراعية او بتعبير آخر وضع استراتيجية نموّ للزراعة مختلفة جذرياً عما هو متّبع حتى اليوم.

يتزايد الإعتماد على الخارج في تأمين الحاجات الغذائية سنة بعد سنة ويُعمّق من أزمات العجز في الميزان التجاريّ (تقدّر كلفة المستوردات الغذائية بـ٨٠٠ مليون دولار سنوياً او ما تشكل ١٠٪ من إجمالِ الواردات).

يشدّد التقرير المطروح على إمكانات النموّ للزراعة في القضاء وفي البلدات المعيّنة بالمشروع ككل إستناداً إلى أسس وعناصر متوفّرة في الواقع واخرى يمكن توفيرها عبر تدخّلات ملموسة من البلديّات والمزارعين واطرهم القائمة او المقترح قيامها.

تنطلق الرؤية من مبدأ أن التنمية للقطاع الزراعي عمليّة متدرّجة ينخرط فيها المزارعون بدعم من البلديات، وتهدف إلى تطوير إمكانيات النشاط الزراعي وادارة الموارد القائمة على وجه يحقّق الإستهدافات الإقتصادية لجهة المردود، والإنتاجية والنوعيّة والإستهدافات الإجتماعية لجهة توفير فرص عمل، وتأمين الإستقرار والبقاء في البلدة كما يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية ويحمي البيئة. في سياق هذه العملية المتدرّجة، تتمّ مواجهة المشاكل القائمة بحيث يتمّ إزالة ما يمكن منها او التّخفيف من نتائجها السلبية وصولاً إلى الحلّ النهائي لها.

تستند الخطّة إلى نقاط قوة ومزايا يتمتّع بها النشاط الزراعي في الوقت الراهن وتشكّل عناصر دفع لتنمية الزراعة.

٣ ـ ١ توسيع واستصلاح الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة وحماية الغابات والأحراج

يشكّل زيادة حجم الإنتاج الزراعي مقارنة بما هو عليه في الوقت الراهن إحدى حلقات التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلدات التجمّع. ويمكن أن يتمّ ذلك من خلال عدّة إتجاهات في العمل وابرزها توسيع رقعة الأراضي الزراعية وتلك القابلة للزراعة وهي اليوم متروكة او مهملة، او تخلّى عنها المزارعون إما لعدم قناعتهم بالمردودية المحتملة مع إرتفاع الأكلاف، وإما لعدم توفّر وسائل الريّ او إنتظار لفرصة يستغلّ فيها الأرض في مجال آخر غير الزراعة.

تفيد المعطيات الواردة آنفاً أنّ مساحات واسعة من الأراضي يمكن إستغلالها مجدداً او إستصلاحها لتكون قابلة للزراعة، توازي مساحة هذا النوع من الأراضي مساحة ما يتمّ زراعته. توفّر هذه المساحات الجديدة والواقعة ضمن البلدات او بمحاذاة التجمّعات السكنية او خارج البلدة كميّة من المنتوجات تزيد من دخل المزارعين وتغطّي الحاجات الإستهلاكيّة الغذائيّة المطلوبة داخل القضاء وخارجه.

ينطبق هذا الأمر على الملكيات الكبيرة للأراضي القابلة للزراعة وهي تابعة للأوقاف والأديرة، يمكن تأجيرها للمزارعين بأسعار تشجيعية وينسجم ذلك مع التوجّهات الواضحة للكنيسة في الإهتمام بأوضاع الريف والفئات الإجتماعية التي تعاني الضائقة الإقتصادية. ويمكّن أيضاً للأطر القائمة من مجالس بلديات وهيئات إجتماعية على تفاعل وثيق مع الكنيسة أن تساهم في هذه العمليّة ذات الطابع الإنمائي بإستهدافاتها الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

في موازاة توسيع رقعة الأراضي الزراعية، يحتل الإهتمام بالأحراج والغابات أهميّة إستثنائية. تحيط الأحراج والغابات بمعظم البلدات في التجمّع، بعضها يمكن الإستفادة من ثماره وتنوّعه البيولوجي في إطار تنمية البيئة والحفاظ عليها. على سبيل المثال، تشكّل بعض الأحراج والغابات ثروة طبيعية ذات قيمة جماليّة وماديّة عالية جداً ومنها: أحراج الصنوبر والسنديان في عين الريحانة وعينطورة، أحراج الصنوبر وبعض أنواع الشجر الفريد من نوعه في داريا وأحراج السنديان والجوز في حراجل وميروبا إضافة إلى الغابات الحرجيّة الشّاسعة في كفردبيان.

٣ ـ ٢ تنوّع المنتجات الزراعية

تحمل اللوحة الراهنة لأنواع المنتجات مزايا إيجابية تشجّع على مواصلة الإهتمام بها وغير مطلوب التّحول عنها. إنما يمكن أن تتّسع لوحة التنوع

لتطول الزراعات الجديدة العضوية وانواع أخرى تتمتّع بصفات صحيّة عاليّة بدأت تدخل الأسواق ويزداد الطلب عليها مثل الفاكهة الإستوائية وانواع أخرى من الزراعات غير التقليديّة.

يشدّد العالم بأسره على الأمن الغذائيّ والصحيّ، ويتضاعف الإهتمام لدى اللبنانيين سنة بعد سنة بالتنوّع البيولوجي في خدمة الأمن الغذائيّ. قد نظّمت وزارة الزراعة بالإشتراك مع منظّمة الأغذيّة والزراعة للأمم المتحدة FAO مبادرات وندوات لإبراز أهميّة الموضوع إرتباطاً مع حماية البيئة والتنمية المستدامة. يندرج ضمن هذا الموضوع عنوان الزراعة العضويّة والتصنيع الغذائي الريفيّ التقليدي والسياحة البيئية الزراعيّة والريفيّة.

تتطلّب تنمية الزراعة إذن البحث الجدّي بمسألة الزراعات العضويّة وتشجيع المبادرات لتثبيتها لدى المزارعين.

٣ ـ ٣ التخفيف من أكلاف الإنتاج الزراعيّ في مرحلة ما قبل التصريف

يشمل هذا القسم تخفيض أكلاف إستثمار الأراضي والريّ واستخدام الأسمدة والمحروقات والآلات وحلّ مشاكل التسليف وحماية التربة ودعم الإنتاج الحيواني وإرشاد المزارعين (أنظر التفاصيل في الملحق رقم ١١).

٣ ـ ٤ توسيع وتنمية طرق التصريف والتسويق

يتضمن هذا القسم إعتماد طرق إضافية للتصريف: أسواق محلية، معارض دائمة، إتفاقات توأمة، شراكة، محالّ إعلاميّة (ملحق رقم ١١).

٣ ـ ٥ تنمية التصنيع الغذائي الزراعي

كل المنتجات الزراعية في بلدات التجمّع قابلة للتصنيع الغذائيّ عبر مركز تخزين وتوضيب وتعليب وتصنيع ينقل العمل من طابعه الحرفي والأُسري

الضيق إلى طابع الإنتاج الموسّع وهو يوفّر فرص عمل محليّة وقيمة مضافة واستقراراً للمزارع وضماناً لمواسمه من المنافسة والإنحراف والكساد. يتطلب ذلك الإهتمام بشروط التّصنيع لجهة الجودة والنوعيّة، المعايير، الأوزان، الشكل، الماركة، المكونات، إلخ. . . . يتطلب ذلك مساهمة جدّية من المجالس البلدية في تنظيم وتحقيق المشاريع المندرجة في سياق التصنيع الزراعي كما في إقامة البرّادات ومراكز التخزين.

٣ ـ ٦ ربط التنمية الزراعية بالمؤسسات الجامعية والإعلامية

ينبغي أن تتفاعل مسائل التأهيل والتدريب للمزارعين حول مجمل حلقات الإنتاج والتصريف مع الأقسام المختّصة في المؤسسات الجامعية القائمة في القضاء والمنطقة السفلى على وجه الخصوص (الإقتصاد الزراعي، البيولوجيا والكيمياء، إدارة الأعمال والتسويق، الخ. . .) وتكون المنافع متبادلة إن لصالح المزارع او في الأعمال التطبيقية والميدانية للطلاب بإشراف أساتذتهم.

كما يمكن أن تساهم وسائل الإعلام العاملة في القضاء وخارجها بالتعريف إلى المنتجات الزراعية الصحية ذات الجودة.

٣ ـ ٧ ترابط تنمية الزراعة مع القطاعات الأخرى

يتمّ الترابط بواسطة آليات عفوية تابعة للسوق والتبادل والإستهلاك وكذلك عبر رؤية واعية لأهمية تداخل القطاعات والمنافع المتبادلة التي يجنيها كلّ طرف. تستطيع المجالس البلدية أن تتملّك هذه الرؤية وتقوم بموجبها في خلق حلقات الترابط وتقويتها، على سبيل المثال:

- ما بين الأنشطة الزراعية وقطاع السياحة بميادينها المختلفة (فنادق، مطاعم، سياحة بيئية، مهرجانات موسمية، إلخ. . .).

- ما بين الأنشطة الزراعية والمؤسسات الخدماتيّة والتجارية والصحيّة والتعليميّة.

يوفّر تكامل الحلقات المشار إليها آنفاً وتحقّق أسسها إمكانيات جدّية وفعليّة في جذب إستثمارات وتوظيفات إلى الزراعة و/او الأنشطة المختلفة المتصلة بها او المتداخلة معها.

٣ ـ ٨ دور التعاونيات الزراعية في تنمية القطاع

يستند تحقيق العديد من أسس الرؤية التنموية للقطاع الزراعي إلى قيام شبكة فاعلة من التعاونيّات الزراعيّة. ويتطلّب ذلك تنشيط ما هو قائم (وهو نادر الوجود) او إنشاء تعاونيات جديدة على نطاق البلدة او مجموعة من البلدات المتجاورة ولا سيما في الجرد.

تساهم التعاونيات في تنفيذ عدّة شروط وردت في كل قسم من الأقسام المبينة أعلاه. إنها أطر تؤمن المشاركة المسؤولة والمتواصلة للمزراعين في حقول العمل والإنتاج وفي تقرير مسار القطاع. تستلزم عمليّة المشاركة توفير شروط الشفافية والتّحديث في الإدارة والتنفيذ داخل التعاونيات. إن البلديات مدعوّة إلى المساهمة المباشرة في إنشاء هذه الأطر التعاونيّة المجسّدة لروح التضامن والمشاركة.

كما في السياحة، يمكن أن تواجه تنمية قطاع الزراعة في التجمّع تحديات ومخاطر عدّة من الممكن أن تؤثر سلبياً فيه إذا لم تؤخذ بعين الإعتبار. وقد تم ذكر أبرز هذه التحديات في الفقرة ٧ ـ ١٠ من هذا التقرير.

أما أبرز **المخاطر** فهي:

- تحوّل من الزراعة إلى نشاطات إقتصادية أكثر ربحاً.
- إزدياد المنافسة المحليّة والعالميّة.

- تحرير التجارة وإلغاء التعرفة الجمركية.
- ضعف الإستثمارات في المشاريع الزراعيّة.
- الفشل في المحافظة على البيئة.

رسم بياني رقم ٢
حلقة تنمية قطاع الزراعة في تجمّع كسروان

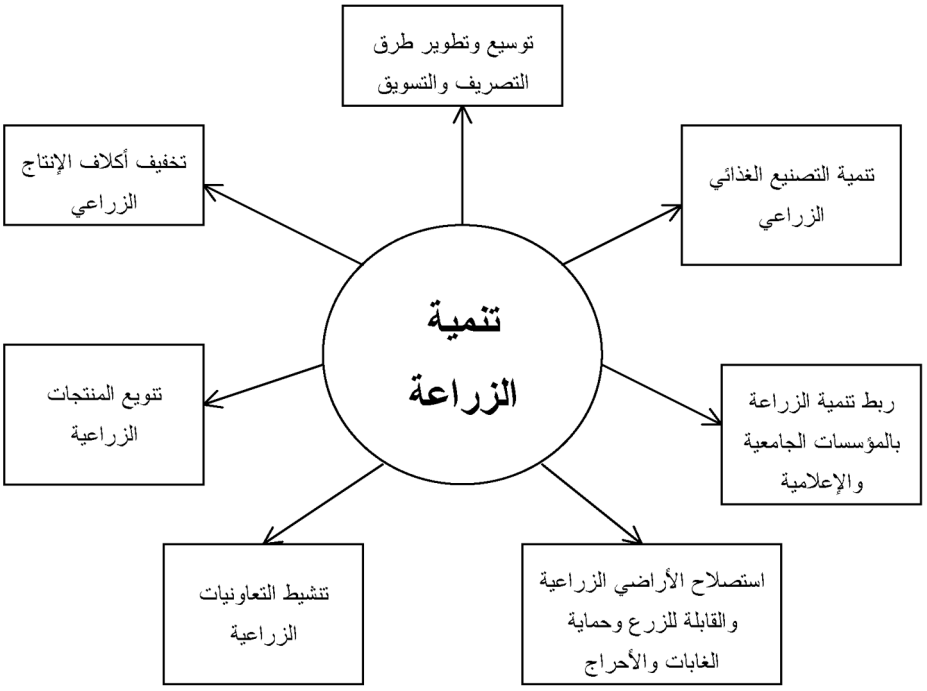

٤. في تنمية حلقة الأنشطة الحديثة واقتصاد المعرفة

تتضمّن الأنشطة الحديثة واقتصاد المعرفة تلك الأنشطة التي تعتمد في أدائها وإنتاجها وسير أعمالها وخدماتها على إستخدام الوسائل والأدوات الحديثة من إتصالات ومعلوماتية يقدّمها العلمُ في تطوره المتواصل وذو الوتيرة

المتسارعة والتي تتجلّى في توسّع إستعمال الأجهزة المتطوّرة المستندة إلى علم وثورة المعلوماتية والإتصالات.

وتتضاعف كل يوم المؤشّرات والمعطيات التي تؤكّد النموّ الهائل لثورة المعلوماتية والإتصالات ودخولها المتزايد ميادين الحياة وفروع التعليم والإقتصاد والثقافة.

لم يتأخر لبنان عن اللحاق بركب هذه العملية، مثله في ذلك مثل غالبية دول المنطقة العربيّة، وهو يصنّف في المراكز المتقدّمة في لائحة دول العالم العربي لجهة الإعتماد على المعلوماتية والإتصالات الحديثة وإن في مجالات التعليم والإعداد او في أنشطة الإقتصاد وصولاً إلى الإستعمالات الفردية للأسر.

يربط العديد من الخبراء العولمة باتساع ظاهرة إستخدام المعلوماتية والإتصالات الحديثة في العالم. وتؤكّد تقارير التنمية البشريّة والإحصاءات الصادرة عن مختلف وكالات الأمم المتّحدة بأن لبنان يندفع بثبات وقوّة في عمليّة الإندماج في هذا الجانب من العولمة ويحقّق من خلالها قفزات نوعية تنعكس إيجاباً على إقتصاده وموقعه في شبكة العلاقات الإقتصادية في المنطقة إن لجهة التفاعل مع الدول الأوروبية والأجنبية وكذلك مع الدول العربية التي يصدّر لها لبنان أنواعاً من السلع والخدمات المتصلة بهذا القطاع الحديث.

ويستند لبنان في ذلك إلى مجموعة عوامل / نقاط قوة أبرزها:

١. توفّر تراكم رأسمالي تحقّق عبر العقود السابقة في ميادين العمل والتعليم والثقافة وامتلاك المهارات اللغوية والتجدّد الفكري والتنظيمي.

٢. تزايد الإعتماد وبشكل متنامٍ على قطاع المعلوماتية والإتصالات الحديثة في الفروع الإقتصاديّة المهمّة مثل قطاع المصارف والمال والتأمين،

وقطاع التجارة وخدمات الإعلان والإعلام والهاتف والإتصالات السلكية واللاسلكية وصولاً إلى قطاعات الصحة والإستشفاء وأصبحت هذه الفروع الإقتصادية وغيرها تعتمد على تكنولوجيا المعرفة والمعلوماتية في أعمالها اليومية وفي شبكة علاقاتها مع الزبائن من أفراد ومؤسسات وشركات.

٣. أدخلت المؤسسات التعليمية في مراحل التعليم كلها ولاسيما الجامعيّ والمهنيّ منها نظام المعلوماتية ضمن برامجها ومناهجها ويتميز العديد منها بمستوى عالٍ جداً من التعليم والإعداد في هذا الميدان سواء في القطاع الخاص أم الرسمي.

٤. الإتجاه المتزايد للمؤسسات والشركات في القطاع الخاص إلى إستقطاب المهارات الجديدة من بين الخريجين والمتمكنين من علوم التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية.

٥. دخول أجهزة المعلوماتية والإتصالات الحديثة المنازل حيث باتت ضرورة لا غنى عنها في الإستعمالات اليوميّة لأفراد الأسرة.

إن الرأسمال الرئيسي في نموّ القطاع المعرفيّ والإقتصاديّ والثقافيّ هو الانسان. وأضحى الهدف الرئيسي لدى معظم الدول يتمحور حول تنمية الموارد البشريّة في قطاع التعليم كما في سوق العمل بعد إنجاز التعلّم. ويتمتّع لبنان بتوفّر بنية تحتية خاصّة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات يجري تجديد عناصرها دورياً للإستفادة من أحدث ما توصّل إليه العلم وصناعة المعلوماتية. وتحتلّ في هذا الإطار توجهات وزارة التنمية الإدارية أهميّة كبرى من خلال ما أنجز في وضع الإستراتيجية الوطنية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات. وتشكّل بذلك الإطار الداعم لخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية إستناداً إلى تكامل أدوار القطاعين العام والخاص مع المؤسسات الأكاديمية.

في هذا السياق العام لتوسّع دائرة المعلوماتية والإتصالات الحديثة على نطاق لبنان ككل يمكن لقضاء كسروان أن يحتلّ موقعاً متميزاً يؤهله لعب دوره مجموعة معطيات وعوامل أهمها:

١. يضمّ القضاء في ساحله ومناطقه الجبلية أعداداً هائلة من المؤسسات التعليمية الخاصّة والرسميّة كما المعاهد العالية والجامعات الخاصّة ومراكز التعليم المهنيّ والتقنيّ. ويرتاد عشرات الألوف من التلامذة والطلاب من أبناء القضاء ـ كما التجمّع ـ هذه المؤسسات التعليميّة، ويشكّل هؤلاء رأسمالاً بشرياً في غاية الأهمية. يمكن له أن ينخرط بقوة في عمليّة دمج تكنولوجيا الإتصالات والمعلوماتية في مختلف فروع الأنشطة الإقتصاديّة والخدماتيّة ومجالات الحياة الإجتماعية. إن هذه الموارد البشريّة التي تتلقّى تعليماً على مستوى عالٍ يمكن لقسم كبير منها أن يصبح ركيزة تنمية الأنشطة الحديثة في القضاء ولاسيما في بلدات التجمّع في محاوره الثلاثة.

٢. إن لوجود جامعتي عينطورة واللويزة في المجال الجغرافي المباشر لبلدات التجمّع أهمية استثنائية في تنمية قطاع إقتصاد المعرفة الحديث. فهي تحظى بسمعة علميّة متميزة وتستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً في تنمية هذا القطاع الحديث إذا ما توفّرت وتحققّت شبكة التفاعل والتواصل بينها وبين مختلف الميادين المعنيّة بقطاع إقتصاد المعرفة والإتصالات الحديثة والمعلوماتية.

إن قيام «مدينة او حديقة الإتصالات الحديثة والمعلوماتية» في موقع ما داخل التجمّع يعتبر قاعدة انطلاق حلقة تنمية إقتصاد المعرفة الحديث.

إن هذه المدينة قادرة على توفير عناصر النجاح لهذا الهدف من خلال:

١. **إستقطاب توظيفات واستثمارات وتأسيس مراكز ومؤسسات تطلق حركة نهوض إقتصادي يلبّي حاجات القضاء.**

٢. **توفير فرص عمل عديدة لأبناء التجمّع تساهم في تثبيت تواجدهم في المنطقة من دون النزوح او الهجرة.**

٣. **المساهمة في رفع المستوى العلميّ والخبرات والمهارات للعاملين في المنطقة عبر برامج التعلم المتواصل والتدريب والإعداد المركزيين.**

ما القطاعات المتواجدة في مجال التجمّع والتي يمكن أن تستفيد من تنمية إقتصاد المعرفة والمعلوماتية والإتصالات الحديثة؟

نعددها على سبيل المثال ولا الحصر:

١. أثر المؤسسات التعليمية والتربوية في القطاعين الرسميّ والخاص.

٢. أثر المؤسسات التجاريّة العاملة في المنطقة والتي تعتمد أنظمة وأجهزة المعلوماتية في الوقت الراهن او هي مؤهّلة لذلك في الأمدين القريب والمتوسط.

٣. المؤسسات الخدماتية على أنواعها بما فيها الفروع المصرفية وشركات التأمين والأموال.

٤. المؤسسات السياحية القائمة من فنادق ومطاعم ودور لهو ومراكز وتجمّعات تم الإشارة إليها في حلقة تنمية السياحة.

٥. الشركات والمؤسسات المرتبطة بالأنشطة الزراعيّة والتصنيع الزراعيّ والحرفيّ.

٦. المؤسسات الصناعيّة الصغيرة المتوسّطة ولا سيما الكبيرة منها والمتواجدة في المجال الجغرافيّ للتجمّع نزولاً إلى السّاحل.

٧. المؤسسات الصحيّة والإستشفائية وعيادات ومراكز ومختبرات.

٨. مؤسسات الدعاية والطّباعة والنشر والإعلام. وهي مؤسسات بعضها يتواجد في مجال التجمّع والبعض الآخر في بلدات ومدن ساحل كسروان.

٩. المؤسسات والمنظمات الأهليّة والثقافية وكذلك البلديّات التي أصبحت تستخدم وسائل وأجهزة الإتصالات الحديثة والمعلوماتية.

إن إقتصاد المعرفة وعالم التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية يجذب إهتمام مختلف الفعاليّات في سائر المناطق اللبنانيّة. ففي العاصمة بيروت وضواحيها المختلفة، تنتشر مئات المؤسسات المرتبطة بهذا القطاع الحديث من دون أن يشكّل أيّ منها مركزاً تتوفر فيه مواصفات «مدينة او حديقة الإتصالات والمعلوماتية» لجهة التمركز الجغرافي والمؤسساتي في مكان محدّد. وتسعى أكثر من منطقة لبنانيّة إلى التنافس فيما بينها لتضم «مدينة» من هذا النوع.

إن قضاء كسروان ومجال التجمّع بنوع خاص متاح أمامه فرصة تحقيق هذا الحلم.

٥. في حلقة تنمية الخدمات والتجارة بمتفرعاتها المختلفة

يوفّر تواجد تجمّعات سكنية تنمو بإطّراد وتستقبل مصطافين وزائرين من خارج المنطقة لأغراض مختلفة قاعدة لنمو حركة تجارية وخدماتية متنوّعة. إنّ تنمية هذه الحلقة مرتبطة بشدّة بنمو سائر الحلقات التي تمّ عرض إتجاهاتها. يشكّل إنتشار أسواق في معظم البلدات وعلى جانبي الطريق العام الممتدة من السّاحل وصولاً إلى الجرد أرضية مؤاتية لنمّو قطاع التجارة والخدمات واستقطاب المزيد منها في حركة تحقيق خطّة التنمية على الأمدين القريب

والبعيد. واذا ما أتيحت الفرصة أمام تنمية حلقة إقتصاد المعرفة، فستنضم عدّة مؤسسات إلى سوق الخدمات والسلع القائمة حالياً.

٦. في حلقة تنمية الصّناعة والحرف والأشغال اليدويّة

من المتوقّع أن تتوسّع دائرة العمل الصناعيّ والحرفيّ الفنيّ والأشغال اليدوية إذا إنطلقت تنمية السياحة في أنواعها المتعدّدة. يمكن للقطاع الصناعيّ والحرفيّ أن يستوعب يداً عاملة جديدة ويستفيد من طاقات وامكانيات وتجارب ومهارات النساء والمبدعين من فئات مختلفة شريطة تحقيق تدريب وتأهيل لهم، وتوفير الأطر والتجهيزات الداعمة لها. كما يمكن توسيع دائرة تصريف المنتجات الحرفية داخل المنطقة وخارجها إستناداً إلى مبادرات تعريف واعلام وترويج لمزاياها المهمة.

الرسم البياني رقم ٣
الحلقات المترابطة لخطة التنمية

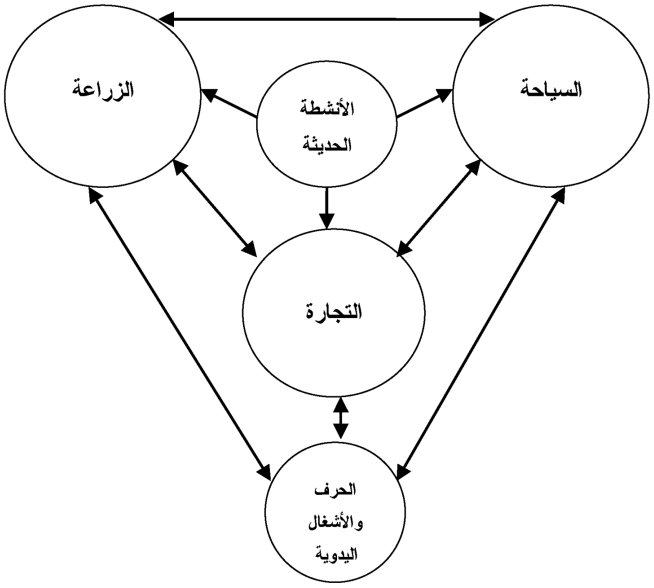

٧. إعتبارات إدارة الأراضي

٧ ـ ١ إمكانيّات زراعيّة متدنية وكثافة عمران مرتفعة

تكوّن ست قرى هذه المجموعة، وهي عينطورة، عجلتون، بلونة، جعيتا، ريفون وسهيلة الفوقا. تبلغ نسبة الأراضي ذات القيمة الزراعية ٦٪ في المتوسّط، بينما تصل الأراضي المبنية إلى ٤٨٪ وتساوي الغابات ٤٦٪ (منخفضة الكثافة الحرجية إجمالاً).

سوف تحتاج هذه القرى إلى ضوابط التوسع في النموّ، وبخاصةٍ على طول الطريق الرئيسي، حيث يعد النمو الشريطي والتأثيرات البصرية الفوضوية حائلاً دون إجتذاب الزوّار، إن لم يكن عاملاً يبعدهم في الواقع. من الخيارات زيادة عامل الإستثمار و/او مستوى الإرتفاع المسموح به، وان كان لذلك مضاعفات سلبيّة، ليس أقلها زيادة التخريب لطبيعة الأماكن وجمال مناظرها. فليس في هذه القرى أرض بور، ولكن بعض المناطق الحرجية غير الكثيفة. وبناء عليه، تتاح فرص محدودة للغاية لجهة إقامة مشاريع سكنيّة للغرباء او توسيع الأراضي الزراعيّة. لذا من الأفضل توجيه مواردها نحو إقامة منتزه لتكنولوجيا المعلومات، إلى جانب عدد من الموارد التي يقصد بها تعزيز قدراتها الحالية والمحتملة او تحسينها على صعيد توفير المساكن الصيفية، والسياحة الثقافية والسياحة البيئية المحدودة (بفعل وجود غابات كثيفة في جميع هذه القرى ما عدا عينطورة). تعاني غالبية هذه القرى إلى أبعد الحدود من النمو الشريطي، مما يرتّب عليها أن تفكر جدياً في الضرر البعيد المدى الذي تتركه هذه السياسة المتفلتة من القيود على جميع أنواع السياحة، ولا سيما بعد أن تبدأ المناطق الأخرى في لبنان بتحسين البيئة المبنية في الأماكن العامة.

يوصي المخطط التوجيهي العام للأراضي اللبنانية ببناء المناطق المحيطة

بالأقطاب المدينية بالترابط مع «المدن المحطات» من أجل إقامة حلقات وصل بين المناطق الريفية والمدينية. في «الحلقة» الثانية حول بيروت الكبرى، يقترح المعنيّون أن تكون عجلتون مدينة محطة، في حين تعتبر ميروبا محطة أخرى للأنحاء العليا من كسروان.

٧ ـ ٢ إمكانيّات زراعية متوسّطة، وكثافة عمران متوسّطة

تؤلف خمس قرى هذه المجموعة، وهي عشقوت، عين الريحانة، درعون، داريا والقليعات. يعتبر المعدل الوسطي للأراضي ذات القيمة الزراعية ٢٢٪، فيما تبلغ نسبة الأراضي المبنيّة ٢٣٪، والغابات ٥٣٪. وفي عشقوت، درعون، داريا والقليعات مناطق حرجية منخفضة الكثافة، علماً أنَّ هذه المناطق قد تتعرّض لطلب شديد من جانب المشاريع الإسكانية. تقوم غابات كثيفة على طول الحدود المشتركة بين درعون وعين الريحانة، لكنها تتعرّض للتهديد بفعل المشاريع السكنيّة ونتيجة شقّ طريق جديدة تربط درعون بالمنطقة. بإستثناء داريا والقليعات، تعتبر الأراضي ذات الإمكانات الزراعيّة محدودة للغاية. فليس في هذه القرى أي أرض بور، ويبلغ المعدل الوسطي للأراضي المبنية ٢٣٪، علماً أنّها تحوي مستوى متساوياً من الأراضي المبنية في مقابل الأراضي ذات الإمكانيات الزراعية، مما يجعلها تقف عند مفترق طرق فيما يتعلق بالإتجاه الذي ينبغي أن تسير فيه. ينتظر أن يقضي النمو الطبيعي الإضافي على حساب الأراضي الزراعيّة على إمكانية القيام بأي نشاط زراعيّ قابل للحياة والإستمرار وتخريب كل إحتمال لوجود بيئة بصرية مريحة للنّظر. من جهة ثانية، يفترض بكل توسّع في النمو الطبيعيّ على حساب المناطق الغابية أن يبطل كل الفرص الممكنة والجدية أمام السياحة البيئية، ويزيل بالتأكيد كل بيئة بصرية مريحة للنظر. من الجائز لدرعون وعين الريحانة أن تستفيدا من منتزه محتمل لتكنولوجيا المعلومات إذا أنشئ في القسم السفلي من هذه المحلّة. في الوقت

نفسه، يمكن للقرى الثلاث الأخرى أن توجّه بعض الأنشطة الإقتصادية نحو المرتفعات. ويسمح وجود عشرين كنيسة في عشقوت ودرعون لهذه القرى بأن تتنافس بفعالية من أجل إجتذاب السياحة الثقافية والدينية إلى هذه المنطقة.

تقع هذه القرى الخمس أيضاً في فئة يتناولها المخطط التوجيهيّ، حيث يسمح هذا المخطّط في المناطق الريفية المختلطة، حيث لا تُعَد الزراعة نشاطاً رئيسياً، بإنشاء المباني خارج مراكز البلدات المبنية، ولكن مع تشديده على أن تكون المشاريع التي سوف تنفّذ في هذه المساحات ذات أهمية وجدوى إقتصاديتين يلتزم منفّذ الإنشاءات وممولها بتمويل جميع أجزاء البنية التحتية التي تخدم المشروع.

٧ ـ ٣ إمكانيّات زراعية مرتفعة وكثافة عمران متدنية

تتشكّل هذه المجموعة من سبع قرى، هي بقعاتة عشقوت، فيطرون، فاريا، حراجل، كفردبيان، ميروبا ورعشين. تبلغ نسبة الأراضي ذات القيمة الزراعية ٦١٪ في المتوسط، بينما تصل نسبة الأراضي المبنية إلى ١٠٪، وتشغل كل من الأراضي البور والغابات ١٤٪ بالتّساوي. هذه القرى هي الأعلى من حيث الإرتفاع، علماً أن أربعاً منها تحتلّ المرتبة الأولى فيما يتعلق بالأراضي البور (فيطرون، فاريا، حراجل وكفردبيان)، وان فيطرون وحراجل تتمتعان بمناطق حرجية مهمّة (٢٦٪). تعني هذه الأوضاع المختلطة والمربكة أن هذه البلدات هي في أفضل وضع لتعزيز نشاطها الزراعي وتحسينه، والمشاركة ـ ولو على سبيل التموين فقط ـ في الأنشطة الأخرى كتصنيع المأكولات. وفي ميادين محدودة، من الجائز لها أن توسع إنتاجها الزراعي، إما ضمن المناطق الحرجيّة غير الكثيفة، وإما بإستغلال الأراضي المعتبرة زراعية حالياً لكنها غير مستغلة على هذا الوجه.

تقع الأراضي البور دائماً ضمن مناطق غير حادّة الإنحدار (أقل من

٢٣٪)، ما عدا فاريا حيث تقع الأراضي البور في أراضٍ أشد إنحداراً. هكذا تتمتّع هذه القرى الأربع بمجال واسع من الفرص الإنمائية، إما كمنتجعات تزلج صيفية، وإما للنمو الطبيعي للبلدات، مما يعني الحفاظ على كثافة متدنية تساعد بالتالي في زيادة جاذبية هذه القرى. يفترض أن يمكّن هذا التّطور القرى المعنية بدمج السياحة البيئية بأقصى الفعالية (الجزء الأعلى من وادي نهر الصليب) تطوّرها الإقتصاديّ والعمرانيّ على المدى المنظور.

ينصّ المخطط التوجيهي العام على عدم إقامة مبان تجارية او أبنية موجّهة للكسب التجاريّ في الأراضي الزراعيّة الرئيسيّة، في حين يجب أن تزاد الطرقات الزراعية او تصان بصورة صحيحة. ومن الجائز إقامة محطات لمعالجة المياه المبتذلة ومكبات للنفايات الصلبة او غيرها من المرافق في هذه المناطق شرط عدم وجود أي مناطق أخرى بديلة. ويمضي لينصّ على أنّ المناطق التي يزيد إرتفاعها على ١٩٠٠ م عن سطح البحر يجب أن تقيد بصورة حصرية وصارمة، ما عدا الإستثناءات المحتملة المتعلّقة بأبراج الكهرباء والإتصالات السلكية واللاسلكية والمنشآت الزراعية والعسكرية. نتيجة وقوع معظم الغابات في لبنان في الأراضي الأميرية، او أراضي الدولة (المشاع) او أراضي «الأوقاف»، فإن من الواجب الحفاظ على مكانة هذه الغابات كوسيلة للحفاظ على وضعها.

٨. موقع البلديات والتحديات الجديدة في تحقيق خطط التنمية

تضع الرؤية التنموية والخطط والتوجهات المطروحة في هذا التقرير المجالس البلدية المشاركة في المشروع أمام تحدّيات جديدة غير مسبوقة نعتقد أنها قادرة على رفعها إذا ما توفّرت الإرادة والإمكانيات.

لقد إنتخب أهالي كل بلدة المجالس البلدية بشكل ديمقراطي ومباشر لمدة

ست سنوات من أجل تنفيذ برامج ومطالب عامّة وملموسة تعكس مصالح وتطلعات الأهالي وهمومهم وتوقعاتهم لحلول المشاكل التي يعانون منها والتي تقع ضمن ميدان العمل البلدي. ينطلق المجلس بعدها، مستنداً إلى تفويض حصل عليه بشكل شرعيّ، وتمثيل للفئات التي أدلت بأصواتها مما يسمح للمجلس أن ينطق بإسم الأهالي أمام المراجع الرسميّة والرأي العام ويتيح له أن يطرح القضايا على أنها قضايا الجماعة ككل وليس كأفراد او أعضاء في المجلس. غير أن التّحديّات الكبيرة التي تواجهها السلطات المحلية (المجالس البلدية) في ظلّ ظروف تتّسم بتراجع مسؤوليات السلطات المركزية تجاه القضايا الإقتصاديّة والإجتماعيّة والأوضاع الملموسة لحياة البلدات ومرافقها وبناها وتجهيزاتها، هي من النوع الذي يدفع البلدية لتجاوز المفهوم التقليدي في العمل إلى مفهوم حديث يأخذ مساره الثابت في وعي النّاس ويتجسّد بالدور التنموي الشموليّ ليس على نطاق البلدة فحسبُ بل على نطاق المجال الأوسع والذي يضم عدة بلدات متجاورة ومتداخلة في مصالحها واوضاعها وهمومها وتطلعاتها.

يتطلب هذا الدور العصري الجديد للمجلس البلدي إنشاء «وحدة التنمية» في إطار تجمّع البلديات لمتابعة التخطيط والتنفيذ.

تبيّن من خلال الحلقات المتداخلة والمتصلة بكل قطاع من القطاعات المقترح تنميتها سواء في الموارد الطبيعية والبيئية أم في الموارد البشرية وصولاً إلى الإقتصاد والإجتماع والثقافة، أن الموقع الذي تحتلّه البلدية لا أحد سواها يمكنه إحتلاله، والدور المطروح أمام المجلس البلدي يتخطى قدرات وطاقات فرد او جماعة معينة او هيئة إجتماعية، إنه دور حاسم في ضمان النهوض الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للمجتمع المحليّ.

تطرح الخطة توجهات للتنمية إستناداً إلى الموارد الطبيعية الغنيّة جداً في

القضاء وهي موارد في عهدة الجماعة ككل وليس هناك طرف مسؤول عن عملية التصرف والحماية والتطوير لهذه الموارد الطبيعية كالمجلس البلدي وضمن مفهوم أن هذه الموارد كنز للجميع لا ينبغي التفريط فيه او الإستئثار الفردي به بل الإستفادة منه إلى أقصى الحدود وبالطريقة التي تجعله مستديماً في قيمته للأجيال القادمة.

تقترح الخطة أيضاً تنمية الموارد البشريّة في عدّة إتجاهات وعلى أسس مبينة وواضحة، وليس هنالك طرف يمكنه تعبئة هذه الموارد والحفاظ عليها من الهجرة والهدر لطاقاتها إلاّ مجلساً بلدياً يعتبر كلّ فرد من هذه الموارد البشرية هو إبن او بنت او أخ او قريب لكل عضو من أعضاء البلدية ولكلّ أسرة من الأهالي.

وتركّز الخطّة على تنمية حلقات الإصطياف والسياحة بكلّ أبعادها وميادينها والزراعة والتجارة والحرف والثقافة وليس هنالك طرف يستطيع أن يواكب ويؤمّن وينسّق التداخل والتفاعل بين مجمل هذه الحلقات واستناداً إلى رؤية شمولية تضمن مصالح الفئات المعينة كلها إلا الطرف الذي تنعقد حوله ثقة المعنيين في الخطة أي المجلس البلدي.

ومن منطلق التشارك في الحياة والمسار التنموي لبلدات التجمّع، إن الدور المطروح أمام كل المجالس البلدية هو نفسه جوهراً او مضموناً مما يدعوها إلى العمل المشترك فيما بينها. تطرح تنمية كل من الحلقات المقترحة على المجالس البلدية مهامَّ ملموسة غير أن هذه المهام لا يتوجب على أعضاء المجلس حصرياً القيام بها بل هي تتطلب تعبئة طاقات الأهالي والنخب والهيئات الفاعلة او التي يمكن أن تتكوّن في سياق الخطة. وأحد المبادئ الرئيسية في المشروع هو إعتماد المشاركة وفق ما طُرح في الدورة الخاصة

بموضوع المشاركة في أيلول الماضي والمشاركة هي الوسيلة الفضلى لتأمين شروط نجاح التنمية.

يتحصّن الدور التقريري للمجلس البلدي ويتفعّل ويصوّب في التنمية على قاعدة التّشاور والمشاركة مع سائر الأهالي عبر الأطر التي ينخرطون فيها بفعالية ويشعرون من خلالها أن الخطة خطتهم والهدف هو نابع من مصلحتهم، والتنفيذ هو فعل جماعيّ يشدُّ أواصر التعاون والتضامن فيما بينهم. فتنهض البلدة بكل مكوناتها وتنمو المنطقة بكل بلداتها.

تضاعف المشاركة التي يرعاها المجلس البلديّ من إنخراط الموارد البشريّة والطاقات والمهارات في البلدة وتوظّف في سياق تنفيذ الخطّة. فهي تؤمن التواصل والتفاعل مع المؤسسات والنخب في سياق عمليّة التنمية وتدعم فرص النجاح في مواجهة التحديات.

تتطلب المهامّ التي يتصدّى لها المجلس البلدي في سياق الخطة ما يلي:

- لعب دور المحرك والمعبِّئ والمنسق للطاقات والأطر والهيئات والنخب في إطار البلدة.
- التنسيق مع المؤسسات الجامعية والتربوية والهيئات الشبابية والطلابية من أجل القيام بمسح لأوضاع البلدة بشرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً إضافةً إلى مسح الموارد الطبيعية الأساسية.
- المتابعة والمراجعة مع المؤسسات الرسمية المطلوب منها تنفيذ إجراءات وخطوات في سياق خطة التنمية.
- إنشاء وتحريك منابر ووسائل إعلامية خاصة بالبلدة والتنسيق مع وسائل الإعلام المتواجدة في القضاء (تلفزيون ـ إذاعة ـ صحف ومجلات) للتعريف بالبلدة وثرواتها وخدماتها وانشطتها.

- الإشراف والتنسيق لبرامج التأهيل والتدريب للموارد البشرية.
- الإشراف والتفعيل لأطر المشاركة في سياق خطوات المشروع وفي ما بعده لدفع إنخراط الأهالي وهيئاتهم في العمل التنموي العام.

تنطبق هذه المهام أيضاً على المجالس البلدية مجتمعة في سياق العمل المشترك وضمن الأطر المشكّلة فيما بينهم.

الملاحق

ملحق رقم ١. الإرتفاع واستعمال الأراضي ٩١

ملحق رقم ٢. منظر جوي ثلاثي الأبعاد ٩٢

ملحق رقم ٣. إرتفاع البلدات ٩٣

ملحق رقم ٤. حدود القرى ومساحتها وشبكة الطرقات وتوزيع السكان ٩٥

ملحق رقم ٥. الإرتفاع واستعمال الأراضي ٩٧

ملحق رقم ٦. وادي نهر الصليب ٩٨

ملحق رقم ٧. الطابع الصخري للمنطقة ٩٩

ملحق رقم ٨. تحليل في تجمّع كسروان حسب مبدأ نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر ١٠٠

ملحق رقم ٩. محاور التنمية ١١٠

ملحق رقم ١٠. بعض الكنائس في تجمّع كسروان ١١١

ملحق رقم ١١. إقتراحات لتحسين القطاع الزراعيّ ١١٦

ملحق رقم ١. الإرتفاع واستعمال الأراضي

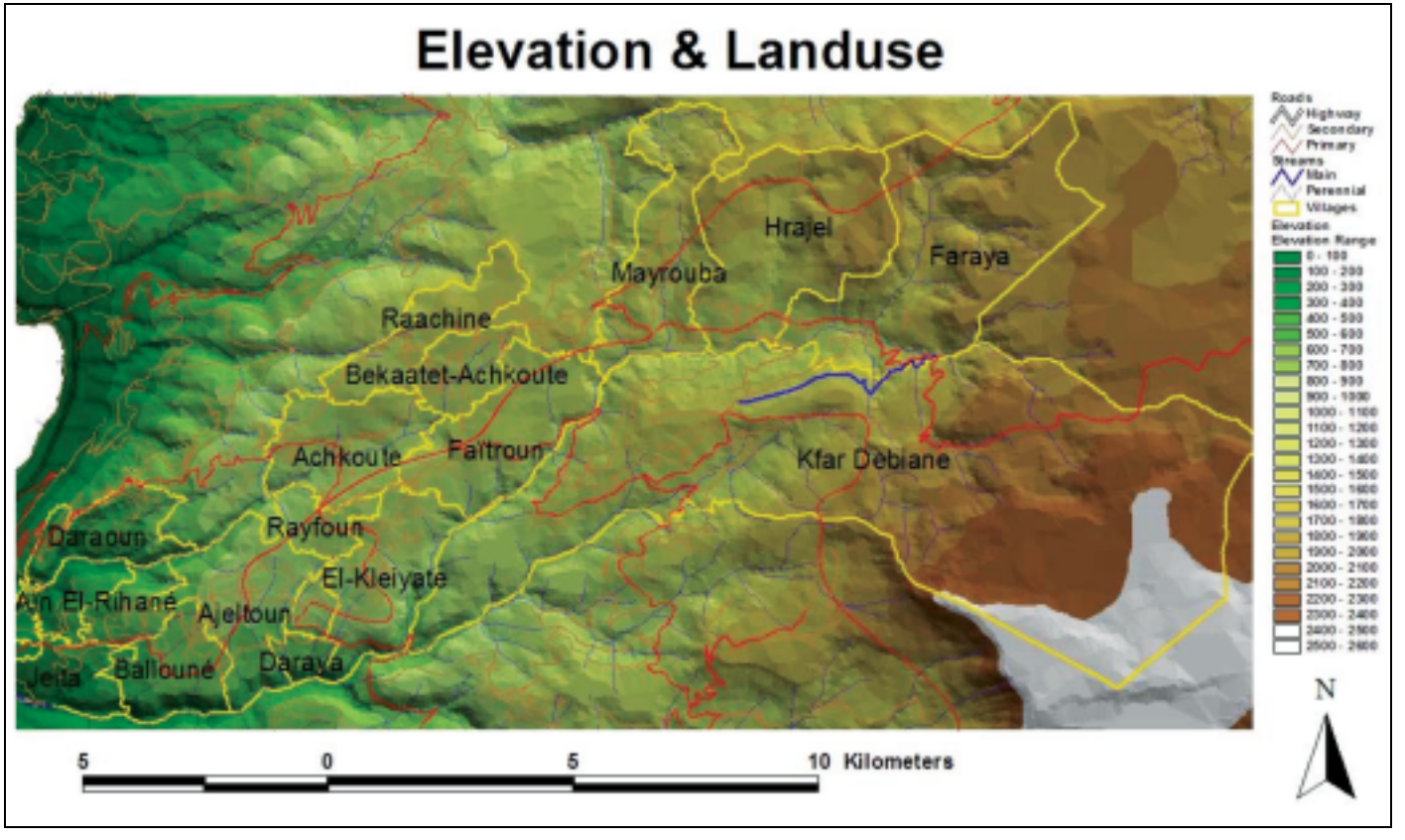

ملحق رقم ٢. منظر جوي ثلاثي الأبعاد

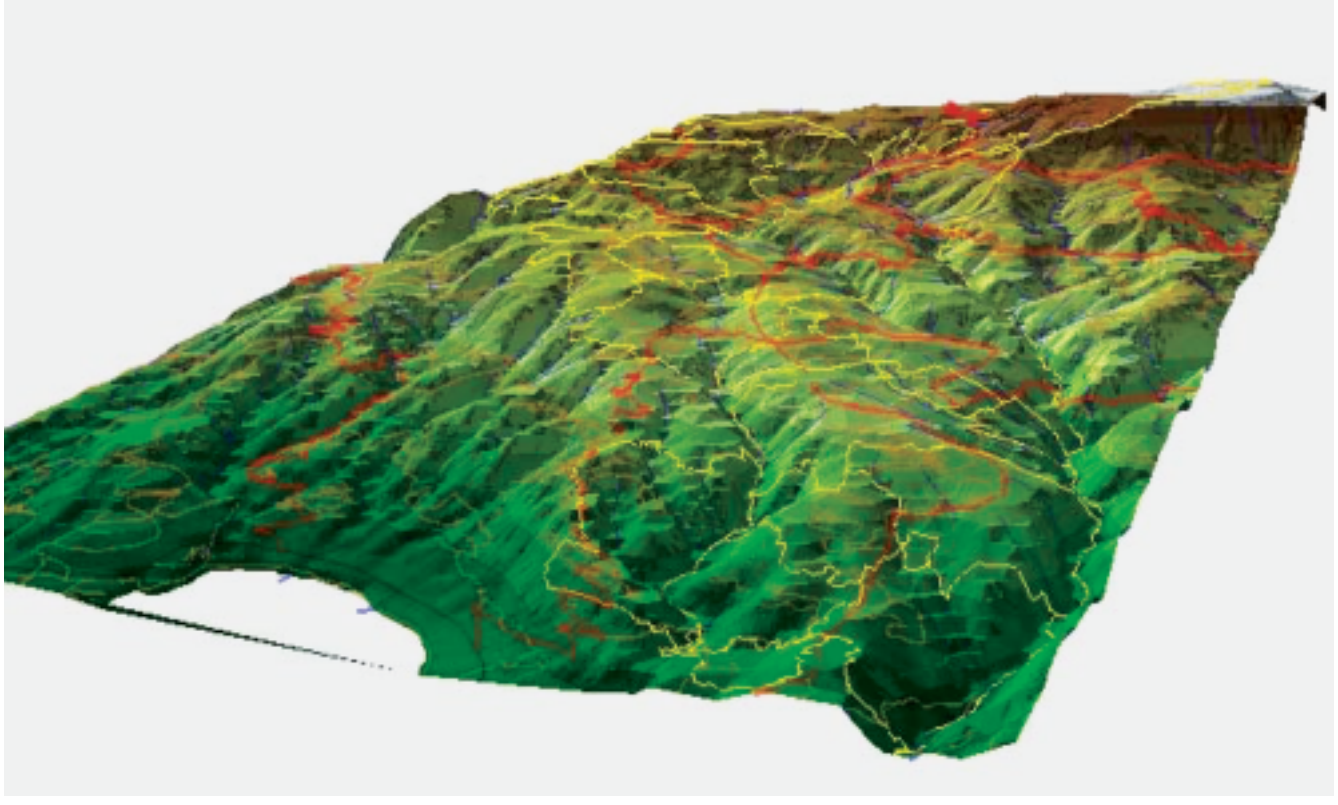

ملحق رقم ٣. إرتفاع البلدات

Preparation of Municipal Action Projects in a Framework of Local Development

OMSAR

Elevation

Altitude		
Village	Minimum altitude (m)	Mixmum altitude (m)
Achkoute	800	1300
Ain El-Rihane	250	550
Aintoura	250	350
Ajeltoun	350	950
Balloune	400	800
Bekaatet-Achkoute	1200	1400
Daraoun	200	750
Daraya	450	950
El-kleiyate	460	12200
Faitroun	950	1400
Faraya	1250	1950
Hrajel	1200	1850
Jeita	100	500
Kfar Debiane	600	2600
Mayrouba	1200	1700
Raachine	1150	1450
Rayfoun	800	1150
Souhailet	400	700

تابع ملحق رقم ٣. استعمال الأراضي

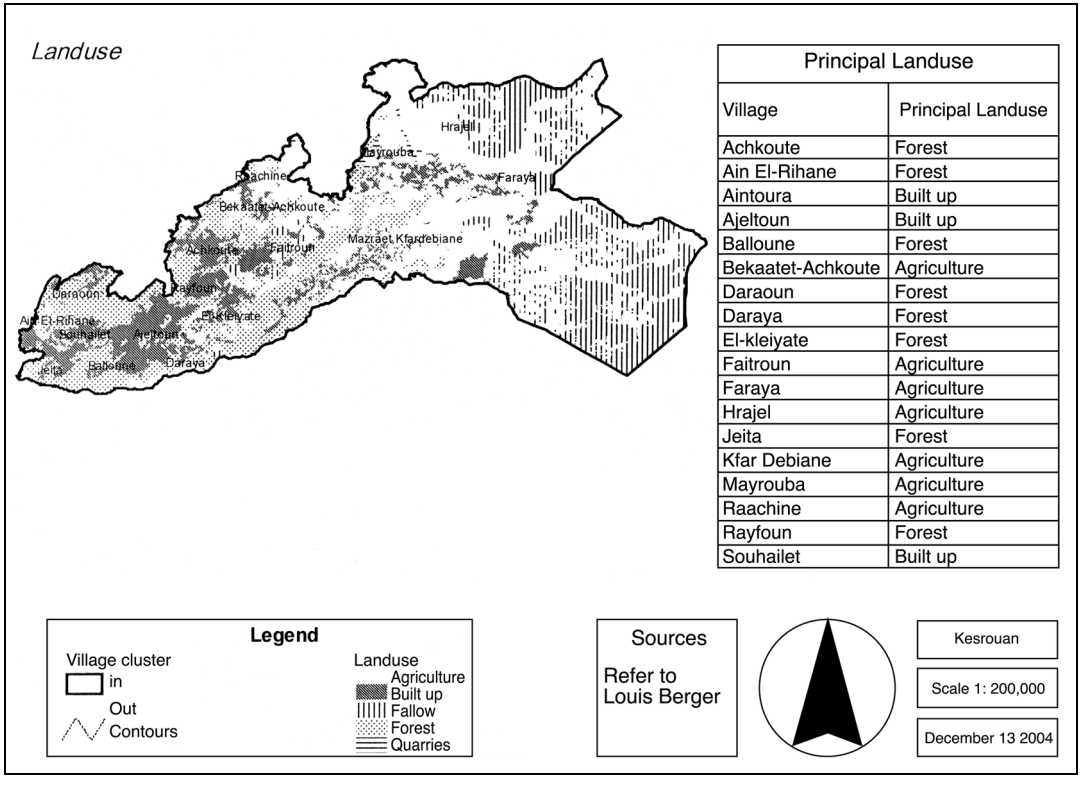

ملحق رقم ٤. حدود القرى ومساحتها

Preparation of Municipal Action Projects in a Framework of Local Development

OMSAR

Village Boundaries

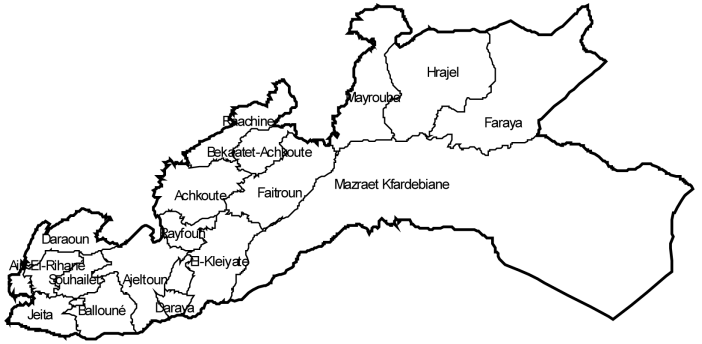

Area of villages	
Village	Area (km^2)
Achkoute	5.88
Ain El-Rihane	2.05
Aintoura	0.71
Ajeltoun	6.41
Balloune	3.93
Bekaatet-Achkoute	2.73
Daraoun	3.81
Daraya	0.91
El-kleiyate	7.46
Faitroun	7.43
Faraya	8.70
Hrajel	12.29
Jeita	2.90
Kfar Debiane	29.58
Mayrouba	8.22
Raachine	4.39
Rayfoun	1.89
Souhailet	2.08
Total	**111.37**

تابع ملحق رقم ٤. شبكة الطرقات وتوزيع السكان

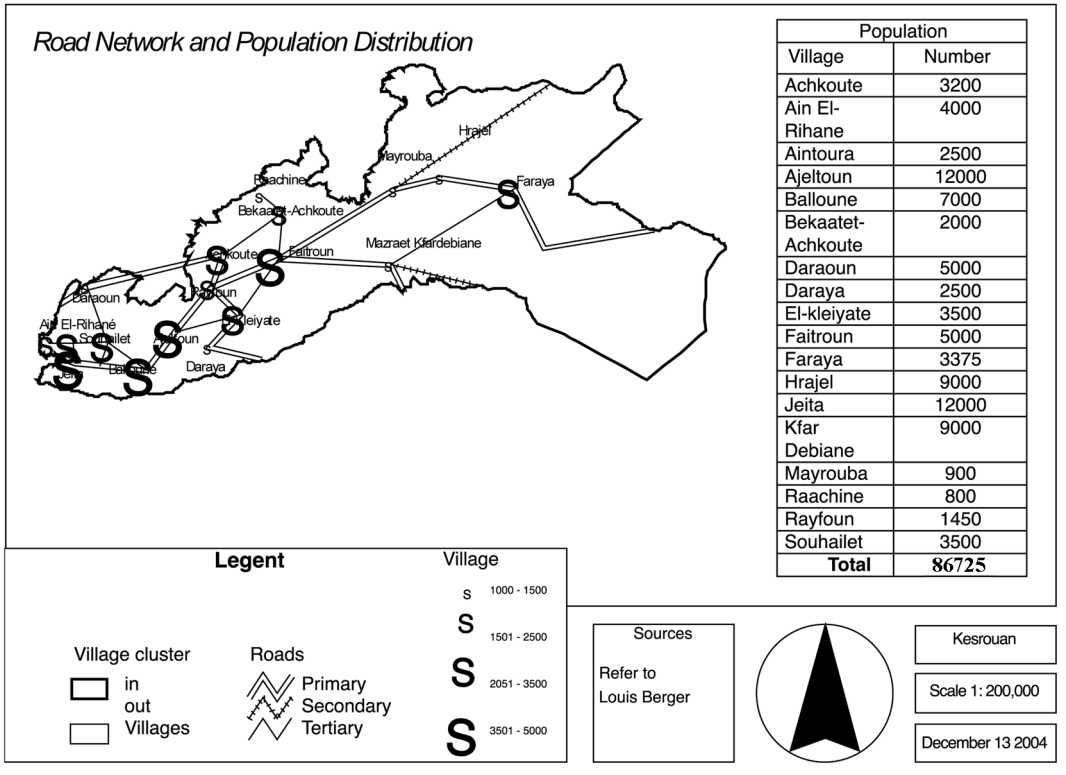

Population	
Village	Number
Achkoute	3200
Ain El-Rihane	4000
Aintoura	2500
Ajeltoun	12000
Balloune	7000
Bekaatet-Achkoute	2000
Daraoun	5000
Daraya	2500
El-kleiyate	3500
Faitroun	5000
Faraya	3375
Hrajel	9000
Jeita	12000
Kfar Debiane	9000
Mayrouba	900
Raachine	800
Rayfoun	1450
Souhailet	3500
Total	**86725**

ملحق رقم ٥. الإرتفاع واستعمال الأراضي

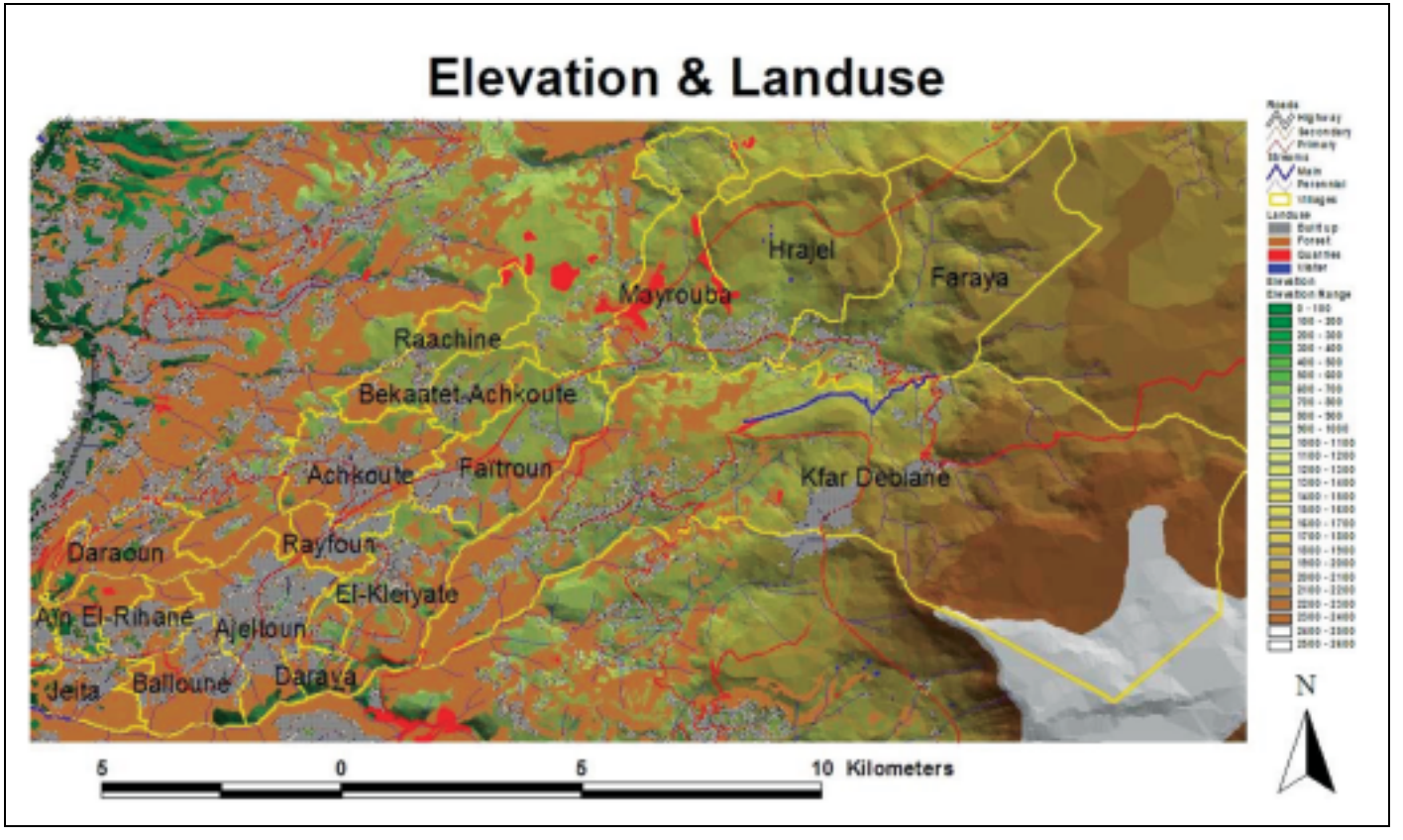

ملحق رقم ٦. وادي نهر الصليب

ملحق رقم ٧. الطابع الصخري للمنطقة

ملحق رقم ٨. تحليل في تجمّع كسروان حسب مبدأ نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر

١. قطاع الزراعة

النقاط	الموارد البشرية	الإقتصاد والخدمات	الأرض والبيئة
● **نقاط القوة**	ـ تجربة غنية ومتوارثة في العمل الزراعي. ـ وجود مزارعين حالياً.	ـ نشاط زراعيّ حاليّ بارز في منطقة الجرد يشكّل ركيزة رئيسية للدورة الإقتصادية. ـ إنتاج كميات كبيرة من الفواكه، لا سيما التفاح. ـ وجود تنوع غنيّ من المنتجات الزراعية (أشجار مثمرة، خضار، حمضيات وبعض الزراعات الجديدة).	ـ وجود أراضٍ زراعية خصبة. ـ «سيطرة» مناخ ملائم لإنتاج منتوجات ذات جودة مميزة. ـ توفر مصادر للري خاصةً في المحور الأعلى. ـ أنواع المنتوجات الزراعية قابلة للتصنيع.
● **نقاط الضعف**	ـ عدم وجود تعاونيات زراعية بإستثناء كفردبيان.	ـ مشاكل في تصريف الإنتاج. ـ إرتفاع أكلاف الإنتاج الزراعي والنقل. ـ مشاكل تتعلق بتوزيع مياه الري. ـ إرتفاع أسعار العقارات. ـ إرتفاع أكلاف الري. ـ صعوبة التسويق.	ـ إنخفاض مستمر في مساحات الأراضي الزراعية. ـ ملكية قسم كبير من الأراضي للوقف. ـ إمكانية تلوّث المنتوجات بسبب تفاقم مشكلة الصرف الصحي.

النقاط	الموارد البشرية	الإقتصاد والخدمات	الأرض والبيئة
		ـ إرتفاع أكلاف تربية الحيوانات ـ تعقيدات وصعوبات التسليف. ـ غياب الضمانات الصحيّة والإجتماعية للمزارعين. ـ ضعف الإرشاد الزراعي والإعداد والتأهيل والتدريب للمزارعين. ـ غياب الأبحاث العلمية. ـ غياب المراقبة على النوعيّة وعلامات الجودة والتسويق. ـ تفتت الملكيّات الزراعية.	ـ توسع عمرانيّ على حساب الأراضي الزراعية او القابلة للإستثمار الزراعي.
● **مجالات الفرص**	ـ تحول الناس إلى الزراعة إذا أثبتت جدواها.	ـ توسيع نشاط الصناعات الغذائية. ـ إعتماد الزراعة العضوية.	ـ وجود مساحات كبيرة من الأراضي القابلة للإستصلاح الزراعي.
● **مجالات المخاطر**	ـ تحول الناس من الزراعة إلى قطاعات أكثر ربحاً.	ـ إزدياد المنافسة المحلية والعالمية. ـ تحرير التجارة. ـ قلة التمويل للمشاريع الزراعية.	ـ الفشل في المحافظة على بيئة نظيفة وسليمة.

٢. قطاع السياحة

النقاط	الموارد البشرية	الإقتصاد والخدمات	الأرض والبيئة
● **نقاط القوة**	ـ خبرة في مجال الإصطياف. ـ حسن الضيافة. ـ تفاعل الإنتماء الأصلي في التجمّعات السفلى مع القادمين من الخارج بقدر كبير من الإنفتاح.	ـ توفر البنى التحتيّة الأساسية لنشاط السياحة والإصطياف (بإستثناء الصرف الصحيّ). ـ وجود خدمات طبيّة جيدة (مستشفى وعيادات خاصة) للحالات الطبية الطارئة. ـ وجود مؤسسات سياحيّة كالفنادق والشقق المفروشة والمطاعم والمقاهي ودور اللهو. ـ حركة مهرجانات فنيّة وثقافيّة ورياضيّة	ـ وجود بلدات التجمّع على مسافة قريبة نسبياً من العاصمة بيروت. ـ وجود معالم سياحيّة معروفة كمغارة جعيتا وقلعة فقرا والجسر الحجري الطبيعي في كفردبيان. ـ وجود مراكز تزلج لا تبعد كثيراً عن المدينة. ـ وجود مراكز دينية مستقطبة للسيّاح كمزار حريصا. ـ بيئة غير ملوثة نسبياً في هوائها ومياهها.
● **نقاط الضعف**	ـ قوة العصبية الجغرافية والعائلية في المحور الأعلى بحيث إن التضامن العائلي يغلب على ما عداه من أشكال التضامن الحديثة ـ ضعف في إدارة بعض الأماكن الأثرية.	ـ إرتفاع كلفة خدمات التزلج وأدواته. ـ قلة مواقف السيارات في أماكن التزلج. ـ إرتفاع كلفة النقل الخاصّ وغياب النقل العام. ـ نقص في الإعلام والدعاية والمعلومات من قبل المؤسسات الرسمية والخاصة.	ـ ضيق الطرقات الجبليّة مما يؤدّي إلى ازدحام خانق في موسم التزلج. ـ إهمال بعض الأماكن الأثرية ـ ملكيّة قسم كبير من الأراضي للوقف (ولا سيما الأحراج غير المستثمرة).

النقاط	الموارد البشرية	الإقتصاد والخدمات	الأرض والبيئة
● **مجالات الفرص**	ـ خلق فرص عمل جديدة. ـ تخفيض النزوح والهجرة.	ـ تسويق «الموارد السياحية» الموجودة في التجمّع. ـ المحافظة على الأماكن الآثرية وتحسينها.	ـ وجود مناطق حرجيّة بتنوعها البيولوجي وحياتها البرية ـ وجود اماكن اثريّة ودينيّة غير معروفة للعموم.
● **مجالات المخاطر**	ـ فرص العمل قد تكون موسمية. ـ زيادة المشاكل الإجتماعية كالكحول والمخدرات	ـ الفشل في تسويق المنطقة كمنطقة سياحية بإمتياز. ـ صعوبة تمويل مشاريع سياحية كبيرة.	ـ الفشل في المحافظة على بيئة نظيفة وسليمة. ـ تسويق مفرط للعادات والتقاليد.

٣. الجغرافيا الطبيعية والبشرية

الأقطاب	البشرية / الإجتماعية	المادية / البنية التحتية	المالية
● نقاط القوة		ـ في مواقع محدودة تعد التوبوغرافيا صالحة للزراعة. ـ مناظر جيدة. ـ مناخ معتدل في معظم أيام السّنة. ـ تربة خصبة في مواقع معينة. ـ منطقة كبيرة نسبياً لا تزال حرجية	
● نقاط الضعف	ـ بعض قطع الأرض غير مسجلة.	ـ عدم إستعمال بعض الأراضي وقد تخسر قيمتها الزراعية. ـ المناطق الحرجيّة غير محمية. ـ عرفت معظم القرى نموّاً زائداً، والعديد منها لم يبق لها سوى القليل من الأراضي غير المبنية. ـ عدم إعتماد تصنيفات للمناطق او إرشادات بناء في معظم القرى. ـ المنحدرات وفقدان غطاء الأرض من الأسباب المفضية حتماً إلى إنجراف التربة والتّصحر بصورة متسارعة.	ـ تضاريس الأرض ترفع كلفة إقامة البنية التحتية.

الأقطاب	البشرية / الإجتماعية	المادية / البنية التحتية	المالية
● **الفرص**		ـ التوبوغرافيا والمناخ عاملان قد يفيدان المنتجعات الصيفية، والأنشطة في الهواء الطلق صيفاً وشتاءً. ـ لوادي نهر الصليب إمكانات في مجال السياحة البيئية. ـ للأرض في العديد من القرى مقدرات زراعيّة. ـ قد تكثّف الغابات وتستعمل بصورة كبيرة وملموسة. ـ القرب من بيروت يساعد في حركة الأشخاص والبضائع. ـ يسمح الإنماء الطبيعي السليم والمتوازن الحفاظ على جمال وفتنة بعض القرى.	

الأقطاب	البشرية / الإجتماعية	المادية / البنية التحتية	المالية
● **التهديدات**	ـ النقص في تسجيل الأراضي قد يردع المستثمرين.	ـ الحرائق والتهديدات الأخرى تشكل خطراً على الغابات. ـ غياب المخططات التوجيهية يؤدّي إلى تنمية فوضوية لا تستخدم الأراضي المتوافرة بكفاية. ـ غياب إرشادات البناء يفضي إلى ظهور أبنية قبيحة المنظر.	

٤. البنية التحتية

الأقطاب	البشرية/ الاجتماعية	البنية التحتية/ المادية	المالية
● **نقاط القوة**		ـ طرقات كافية لربط القرى بالمناطق المحيطة.	
● **نقاط الضعف**		ـ حالة الطرقات داخل المنطقة متردّية وتغيب عنها عوامل السلامة. ـ الطرقات الزراعية غير كافية وفي حالة متردّية. ـ غياب نظام مواصلات ونقل عام. ـ فوضى الإعلانات على الطرقات الرئيسية. ـ نقص شبكات مياه الصرف. ـ نقص المياه يقيّد الزراعة. ـ نقص المياه يحد من المشاريع السياحية.	ـ إرتفاع كلفة إقامة نظام مواصلات عامّة للجماعات الصغيرة النائية.
● **الفرص**			
● **التهديدات**	ـ تتفاقم مشكلات الصحة العامّة نتيجة رشح مياه المجارير إلى المياه الجوفية. ـ تتفاقم مشكلات الصّحّة العامة بفعل رشح النفايات الصناعية إلى المياه الجوفية.	ـ الطرقات خطرة نسبياً وغير مميّزة بإشارات تضمن عدم رجوع الزوار بعد المرة الأولى. ـ ينتظر أن تتطوّر المناطق الأخرى الأفضل نمواً قبل كسروان ولا تترك لها فرصاً للنشاط السياحي.	

الأقطاب	البشرية/ الاجتماعية	البنية التحتية/ المادية	المالية
		ـ تشكّل الإعلانات غير المضبوطة النقيض التّام لما يبحث عنه السيّاح. ـ سوف تخرب النفايات الصلبة والصناعيّة الملقاة خارج القرى المنطقة الريفية وتجربة السيّاح. ـ إمدادات الكهرباء الضعيفة والمشوّشة تلحق الخسارة بجميع القطاعات الإقتصادية.	

٥. البيئة

الأقطاب	البشرية/ الاجتماعية	البنية المادية/ التحتية	المالية
● نقاط القوة		ـ تحرص بعض البلديات على إيجاد مناطق محميّة.	
● نقاط الضعف		ـ الإفراط بضخ المياه الجوفيّة.	
● الفرص		ـ وادي نهر الصليب قد يشكّل محميّة بيئية تكون قاعدة السياحة البيئية.	
● التهديدات		ـ ستجفّ إمدادات المياه الجوفيّة. ـ تتسبّب المقالع بمحاذير وأخطار صحية وبتشويه دائم للمناظر الطبيعية وبإبعاد السيّاح. ـ الأعمال والشركات الخاصّة سوف تجتاح وادي نهر الصليب من دون التفكير في تردّي البيئة وتدهورها.	

ملحق رقم ٩. محاور التنمية

Preparation of Municipal Action Projects in a Framework of Local Development

OMSAR

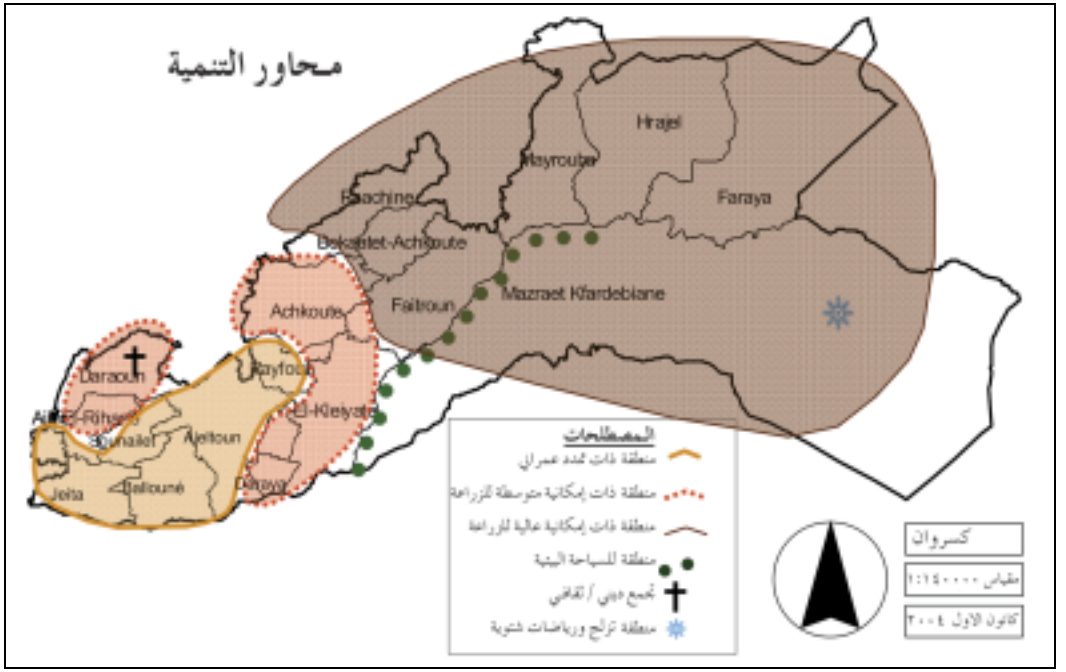

ملحق رقم ١٠. بعض الكنائس في تجمّع كسروان[١]

البلدة	كنيسة / دير / أنقاض	ملاحظات
عشقوت	بقايا معبد فينيقي	
	كنيسة مار سركيس وباخوي	شُيّدت العام ١٦٢٧ على أنقاض المعبد الفينيقي
	كاتدرائية مار يوحنا المعمداني	شُيّدت العام ١٩٨٤
	كنيستين لسيدة النجاة	شُيّدت الأولى السنة ١٨٩٨ واعيد بناؤها السنة ١٩٨١. أما الثانية فشُيّدت العام ١٨٨٢
	كنسية مار غريغوار	
	دير مار سركيس وباخوس	بوشر ببنائه السنة ١٨٩٠ واكتمل السنة ١٩٠٤
	دير مار بطرس وبولس	شُيّد العام ١٨٧٨
	دير سيدة الوردية	شُيّد العام ١٩٨٣
	دير الراهبات الفرنسيسكان	
	كنيسة مار يوسف	
عين الريحانة	دير مار يوحنا ـ حراش	شُيّد العام ١٦٤٣
	دير راهبات مار يوسف	شُيّد العام ١٩٦٧ كبيت راحة للراهبات المسنّات
عينطورة	مدرسة وكنيسة مار يوسف	شُيّد الدير العام ١٦٥٢ والمدرسة العام ١٨٤٣
	كنيسة سيدة الإنتقال	تم إفتتاحها العام ١٨٨٨

(١) المراجع
- بلاد كسروان الفتوح في القرن العشرين، مفكرون ومبدعون رسموا تاريخها ١٩٠٠ ـ ٢٠٠٠، إعداد الصحافي نخله مرعب، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣.
- عشقوت ـ عبر حقب التاريخ، بقلم الشيخ منير وهيبه الخازن، ١٩٩٥.
- تاريخ درعون ـ حريصا، أنطوان الياس الشمالي (أبو فارس)، ٢٠٠٢.

تابع ملحق رقم ١٠

البلدة	كنيسة / دير / أنقاض	ملاحظات
عجلتون	كنسية السيدة	شُيّدت العام ١٩٤٧
	كنيسة مار زخيا	
	كنسية مار يوسف	تملكها عائلة الغصن
	كنيسة سيدة الحنان للروم الكاتوليك	
	كنيسة مار غابريال	
	كنيسة مار سمعان	تملكها عائلة الخازن
	كنيسة القديسة ريسة	
	كنيسة السيدة العذراء	شُيّدت العام ١٧٦٠
	دير أم الله	
	دير مار يوحنا	
	دير مار شليطا	
	دير مار منصور	
	دير مار يوسف	
بلونة	دير مار موسى	تم بناؤه العام ١٧٥٠
	دير مار الياس	تم بناؤه العام ١٧٦٤
بقعاتة عشقوت	كنيسة مار بطرس وبولس	شُيّدت العام ١٧٣٠ ووُسعَت العام ١٨٧٥، وشُيّدت كنيسة أخرى بمحاذاتها تحمل الإسم نفسه العام ١٩٧٨ وما زالت قيد الإنجاز حتى تاريخه
	كنيسة القديسة تيريزيا الطفل يسوع	شُيّدت العام ١٩٤٧
داريا	كنيسة سيدة الخلاص	شُيّدت العام ١٨١٠

تابع ملحق رقم ١٠

البلدة	كنيسة / دير / أنقاض	ملاحظات
درعون ـ حاريصا	كنيسة سيدة لبنان	
	بازيليك سيدة لبنان	شُيّدت العام ١٩٠٤
	كنيسة مار شربل	شُيّدت العام ١٩٧٠
	كنيسة مار شربل (ميتم مار شربل)	شُيّدت العام ١٩٦٢
	دير الكرمل (للروم الكاثوليك)	شُيّدت العام ١٩٦٢
	دير مار بولس	شُيّد العام ١٩٢١
	دير راهبات سيدة المعونة الدائمة لمرسلات الروم الكاتوليك	شُيّد العام ١٩٣٨
	دير وكنيسة مار أنطونيوس البدواني	شُيّدا العام ١٦٨١
	كنيسة سيدة الإنتقال	شُيّدت العام ١٦٣١ واعيد تأهيلها عامي ١٩٢٣ و١٩٥٥
	كنيسة مار إفرام	شُيّدت عام ١٧٨٨
	كاتدرائية مار بولس	بدأ تشييدها العام ١٩٦٨ واكتملت عام ١٩٧٢. تمّ إفتتاحها العام ١٩٩٨ إنها مثال صغير عن كنيسة أية صوفيا في إسطنبول ـ تركيا
فاريا	كنيسة مار شليطا القديمة	شُيّدت أواخر القرن الثامن عشر
	كنيسة مار شليطا الرعوية	شُيّدت العام ١٨٩٦
	كنيسة القديس ألفونس	شُيّدت حوالي العام ١٨٥٠
	مزار الصليب على قمّة نبع العسل	منذ العام ١٩٥١
فيطرون	دير مار ضومط	شُيّد العام ١٨٥٤
حراجل	كنيسة سيدة اللوزة	شُيّدت العام ١٦٧١
	كنيسة سيدة الوردية	شُيّدت العام ١٧٥٥
	كنيسة سيدة الدرجة	شُيّدت العام ١٩٥٠

تابع ملحق رقم ١٠

البلدة	كنيسة / دير / أنقاض	ملاحظات
جعيتا	كنيسة سيدة النجاة	شُيّدت العام ١٦٠٧
	دير مار الياس الراس	شُيّد العام ١٧١٢
	كنيسة دير مار الياس	شُيّدت العام ١٧٣٦
	كنيسة سيدة الخلاص	شُيّدت العام ١٨٦١
	در مار يوحنا الحبيب	شُيّد العام ١٩٥٠
	دير حاملات الطيب	شُيّد العام ١٩٩١
	كنيسة مار مارون	شُيّدت العام ١٩٩٤
	كنيسة مدرسة السان سو؟ور	شُيّدت العام ١٩٩٤
كفردبيان	كنيسة مار أفرام	
قليعات	كنيسة مار سمعان	شُيّدت في أواخر ١٨٠٠
	دير مار روكز	شُيّد العام ١٨٣٧
	دير مار مارون ـ رومية	شُيّد العام ١٦٩٦
ميروبا	كنيسة مار أنطونيوس	شُيّدت العام ١٨١٦
	كنيسة مار الياس	شُيّدت العام ١٨٢٠
رعشين	كنيسة مار جريس الأثرية	كانت تعرف سابقاً بكنيسة مار بطرس وبولس. شُيّدت العام ١٧٤٧ واعيد تأهيلها عام ١٩٧٨.
	كنيسة مار جريس القديمة	شُيّدت العام ١٩٠٠ ورمّمت العام ١٩٤٨
	كنيسة مار جريس الجديدة	شُيّدت العام ١٩٧٨
	دير الراهبات الكرمليات	

تابع ملحق رقم ١٠

البلدة	كنيسة / دير / أنقاض	ملاحظات
ريفون	دير مار سركيس وباخوس	شُيّد العام ١٦٥٥
	كنيسة مار روكز	
	كنيسة مار سركيس وباخوس	
	كنيسة السيدة	
	كنيسة الروح القدس	كنيسة خاصة
	كنيسة السيدة	كنيسة خاصة
	دير راهبات العازرية	
سهيلة	دير القديسة تيريز	أول دير للقديسة تيريز في العالم. شُيّد العام ١٩٢٧

ملحق رقم ١١. إقتراحات لتحسين القطاع الزراعيّ

١. التخفيف من أكلاف الإنتاج الزراعي في مرحلة ما قبل التصريف

إضافة إلى مسألة العلاقات بين المزارع والمالك والتي يجب العمل عليها لتعديل التشريعات القائمة بإتجاه تبسيطها وجعلها أكثر عدلاً وانصافاً للمزارعين، فإن تخفيض الأكلاف في مرحلة ما قبل التصريف تتضمّن بالدرجة الأولى النقاط التالية:

- تخفيض أكلاف الريّ، عبر الإعتماد أكثر فأكثر على شبكة التنقيط ووسائل ري عامة (البرك والخزانات التي تقدمها الدولة بواسطة البلديات) وصيانة مجاري الري من أقنية إسمنتية وترابية وصولاً إلى توزيع للمياه وذلك إستناداً إلى ترشيد الإستهلاك وإنصاف المزارعين والبلدات من حيث الحصص.

- التخفيف من أكلاف إستخدام الأسمدة والأدوية والمبيدات إعتماداً على تموين مشترك عبر جمعيات تعاونية او لجان المزارعين بمساعدة البلديات والتركيز على النوعيّة والترشيد في إستخدام هذه الموارد وبمساعدة خبراء في الإرشاد الزراعيّ.

- تخفيض أكلاف إستخدام المحروقات من خلال أسعار تشجيعية مثبتة على مدار السنة من الحكومة وتوزيع الكميات عبر المجالس البلدية بالتنسيق مع هيئات المزارعين وبالطبع وزارة الزراعة.

- إستخدام الآلات والماكينات الزراعية بطريقة مشتركة أي عبر تعاونيات او لجان من المزارعين وبمساهمة البلديات وتنظيمها.

- حلّ مشاكل التسليف الزراعي عبر تدخلات جماعية من هيئات تعاونية وزراعية وحتى البلديات تجاه المصارف الخاصة بالتسليف الزراعيّ والصناعيّ او فروع المصارف العاملة في القضاء ولا سيما لجهة خفض الفوائد وتطويل مهل الإستحقاقات في الدفع لما بعد بيع المواسم.
- حماية دورية للتربة بمساعدة مرشدين زراعيين واختصاصيين علميين يُستعان بهم عبر المؤسسات الجامعية العالمية في القضاء.
- دعم نشاط الإنتاج الحيوانيّ ولا سيما لجهة الأمراض والأدوية والتشدّد في الشروط الصحيّة في أماكن ومزارع تربية الحيوانات وتنظيم مسائل الرعي بمشاركة البلديات للحفاظ على البيئة والتنوّع البيولوجي.
- إرشاد المزارعين نحو إنتاج زراعيّ ينسجم مع معايير التصدير.

٢. في توسيع وتنمية طرق التصريف والتسويق

لا مردودية للزراعة إذا لم يتم التصريف للمنتوجات بما يغطّي الأكلاف ويحقّق مردوداً للمزارع يؤمّن له حياة كريمة. تحمل طرق التصريف القائمة الكثير من نقاط الخلل وتضعف الموقع التفاوضي للمزارع. إن التصريف الجماعيّ عبر التعاونيات ولجان المزارعين وبتدخل من البلديات مثمر أكثر من التصريف الفرديّ. وتطرح عملية تنمية وتوسيع التصريف المداخل التالية:

- إقامة أسواق جملة او نصف جملة في القضاء بإشراف البلديات.
- تنظيم أسواق محليّة وشبه دائمة بحيث تلغى حلقات الوسطاء كعامل من عوامل إرتفاع الأسعار على المستهلك.
- تنظيم معارض دائمة للمنتجات يتمّ فيها البيع مباشرة وذلك في مواسم أنشطة المهرجانات الصيفية.

- عقد إتفاقات شراكة او توأمة بواسطة البلديات مع بلدات وقرى أخرى في مناطق الريف اللبناني لتبادل المنتجات وعرضها بالأسعار المنصفة للمزارعين.
- عقد إتفاقات توأمة مع بلديات في الدول العربيّة والغربيّة يتمّ فيها تصريف الإنتاج ولا سيما الفاكهة وبشكل مباشر مع تأمين شروط الجودة والنوعية والمواصفات التي تطلبها المراجع الرسمية في تلك الدول (الإتحاد الأوروبي، الحكومات العربية، إلخ...).
- تنظيم حملات إعلامية محليّة وعلى مستوى لبنان حول جودة ونوعية المنتجات الزراعية وانطباقها مع شروط الأمن الغذائيّ والصحيّ.

تصميم، طباعة وتجليد شركة ألوان للتجهيزات الطباعية ـ تلفاكس: ٥٥٢٥٠٥ ١ ٠٠٩٦١